مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تقييم اداء الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. كمال حسين أدهم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7885
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.249

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

تقييم اداء الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003

Evaluation of successive Iraqi governments after 2003

Kamal Hussien Adham [a]
University of Tikrit / College of Political Science [a]

ا.م.د كمال حسين أدهم* [a]
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية [a]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- Government
- corruption
- unemployment
- political obstacles

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Initiating the evaluation of the performance and achievements of any government in a country facing numerous internal crises, inconsistencies in its foreign policies, and a complex political system, such as post-2003 Iraq, presents a challenging task. The Iraqi political system that emerged after 2003 saw significant developments, defining its institutions within a specific framework blending parliamentary, federal, and decentralized elements since 2005. However, it witnessed a trajectory of disappointments for the Iraqi people due to the adoption of patronage and deals in managing the political process, illustrating the weakness in the performance of specific governments, notably those under the State of Law Coalition formed by the Islamic Dawa Party and other coexisting political forces. Successive governments, led by former Prime Ministers Ibrahim al-Jaafari (2005-2006), Nouri al-Maliki (2006-2010), Haider

* **Corresponding Author:** Assist.Prof.Dr.Kamal Hussien Adham, **Email:** Kamhu@tu.edu.iq , **Tel:** 009647702336366 , **Affiliation:** University of Tikrit / College of Political Science

al-Abadi, Adil Abdul-Mahdi, and Mustafa al-Kadhimi, grappled with an inability to fulfill their promised agendas, culminating in crises as each administration concluded, compounding the existing challenges. This reality contradicts the true objectives of the political process in Iraq, aiming to achieve genuine representation of the Iraqi people and form governments that genuinely reflect and serve them.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 ايلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- **الحكومة**
- **الفساد**
- **البطالة**
- **المعوقات السياسية**

الخلاصة : الشروع في تقييم اداء عمل وانجازات أي حكومة في دولة تعاني الكثير من الازمات والمشاكل الداخلية وعدم الانتظام في سياساتها الخارجية ، هذ التقييم ستتداخل فيه الكثير من المؤثرات تجعل منه مهمة ليست بالسهلة فالنظام السياسي العراقي الناشئ بعد العام 2003، والذي تحددت بعض مؤسساته في اطار محدد بين النظام البرلماني والفدرالي و اللامركزي بعد العام 2005، شهد الكثير من التطورات مع اعتماد طبيعة جديد للعملية السياسية والتي اعتمدت المحاصصة والصفقات في ادارة العملية السياسية العراقية ليخيب امل الشعب العراقي ، فالعملية السياسية التي اعتمدت ترتبت منها وعليها نتائج وسياسات على الاداء الحكومي لكل الحكومات والتي تعاقبت منذ العام 2003 ، الى الان ، ليشهد هذا على ضعف الاداء الحكومي لحكومات محددة بائتلافات دولة القانون المشكل من حزب الدعوة الاسلامي مع بعض القوى السياسية المشتركة حكومياً لكنها معارضة برلمانياً ، لتتوالى الحكومات تحت زعامة ئيس الوزراء الاسبق السيد ابراهيم الجعفري 2005–2006، ونوري المالكي 2006–2010، وحيدر العبادي والكاظمي والسوداني، ومع كل السياسيين والقائمين على العملية السياسية مع اقتراب نهاية كل حكومة من الحكومات العراقية .

المقدمة

عندما حدث التغيير في العراق في 2003/4/9، كانت اولى ما يحاول العراقيون هو كيف يكون التعامل مع القوات المحتلة وما هي طبيعة الدولة والدستور الجديد ، لاسيما وان العراقيون باختلاف طوائفهم واعراقهم لا يعرفون الكثير عن القادة الجدد للمرحلة القادمة وما هو شكل وطبيعة الحكومة العراقية التي ستفتتح النظام السياسي الجديد في عراق بعد 2003، ومع تطلع العراقيين الى عهد جديد تلاحقه الحكومات العراقية والتي وصلت كلها عبر صناديق الانتخابات في حالة من ضعف الاداء الحكومي في مجالات الامن والفساد، فالعراقي يدرك ان تقويم أداء الحكومة قاعدته البرنامج الذي التزمت به الحكومة ازاء الشعب الذي انتخب البرلمان والتي انبثقت من الحكومة فهو بكل الاحوال مدى قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها الذي قدمته للشعب، فمن المطلوب في هذا البحث التوجه نحو تحديد نقاط القوة والضعف في كل من الشروط والقوانين والسياسات التي اعتمدتها الحكومات العراقية والتي جاءت بإرادة الشعب واختياره فمن المعوقات لأداء الحكومي في العراق النصوص الدستورية التي تقيد عمل أي وزارة مشكلة تداخلات البرلمان العراقي والتي هي من حيث المحدد دستورياً قاعدة لفصل بين السلطات بين التنفيذي والتشريعي ، ولكن من حيث واقع حال بعض الحكومات في العراق وسيلة لتدخل النائب البرلماني ومحاولة الحصول على المكاسب والمغانم الشخصية وللحزب الذي ينتمي اليه النائب، وهو ما تطلب البحث والتمحيص .

اهمية البحث: لعل هناك العديد من البحوث التي تطرقت لتحديد العلاقة بين السلطات الثلاثة في العراق وعمل الحكومات العراقية بعد العام 2003، الا ان مدى الاخفاق والنجاح للحكومات العراقية والمعوقات التي تجابهها هذه الحكومات لا تزال بعيده عن التمحيص وهذا ما يعزز اهمية البحث.

هدف البحث : التأكد من معوقات الاداء الحكومي لكل الحكومات العراقية بعد العام 2003، الى الحكومة الحالية بإدارة رئيس الوزراء الحالي السيد محمد شياع السوداني .

اشكالية البحث: الاداء الحكومي عندما تكون أسسه الاعتماد على أعراف الولاء الاولي والطائفة والقومية والمصالح الشخصية والفئوية والحزبية تكون نتائج هذه الحكومات ضعيفة ولا تحقق مصالح العراق الداخلية والخارجية فكم من فرصة ضاعت يمكن ان تحقق مصالح الدولة والشعب العراقي وكم من الموارد والفرص الاقتصادية لم تستغل وتستثمر كان لها ان ترفع من واقع العراقي وذلك الشاب او الشابة الباحثين عن فرصة عمل.والاعتماد على الولاءات الفرعية في كثير من مؤسسات الدولة والتي من المفترض انها مؤسسات وطنية

لا تعتمد الولاء الطائفي او العراقي او الحزبي وحتى الشخصي بل هي بأساس مؤسسات وطنية تعتمد مصالح كل الوطن والشعب.

فرضية البحث: الاعتماد على المصالح الشخصية بالمقام الاول والفئوية والاقارب والطائفة الدينية والطائفة والقومية كانت ولازالت اهم معوقات تحسين الاداء الحكومي في العراق.

منهج البحث: اعتمد البحث على منهاج التحليل النظمي في محاولة التعرف على اهم معوقات الاداء الحكومي في العراق.

هيكلية البحث: تقسم بحث العملية السياسية والاداء للحكومات العراقية المتلاحقة الى ثلاثة مباحث الاول طبيعة العملية السياسية في العراق بعد 2003، اما البحث الثاني المعوقات السياسية والقانونية للدور الحكومي العراقي، و الثالث محاولات تصحيح العملية السياسية والاداء الحكومي، الى جانب المقدمة والتوصيات والخاتمة .

المبحث الاول: طبيعة العملية السياسية في العراق بعد 2003

اتخذت السياسة في العراق بعد العام 2003، بمنهاج العمل الديمقراطي من حيث وجود انتخابات دورية ولامركزية في اتخاذ القرارات الاقرب الى ديمقراطية التوافق و الحلول التوافقية بين أطراف سياسية متعددة الذي طبع السياسة والادارة في العراق بحكم الائتلاف الواسع أي هناك الكثير من الاطراف بنتيجة تجعل من صنع القرار بطيئة وكذلك الفيتو المتبادل ومن خطورته تجميد صنع القرار كلياً لتكون مؤسسات الدولة عاجزة عن التحرك وحل الازمات ، كما والنسبية كمعيار للتوظيف في ادارة الحكومة يستتبع الاولوية للعنصرية في قطاع محدد أعلى من الأولوية للكفاءة الفردية ، وحال العراق عكست الممارسة السياسية للتيارات وقادتها سلوكا ذي طابع تخاصمي لشعب متعدد [1]. فمع اولى بدايات العملية السياسية :

اولاً : تراجع المواطنة و الوطنية

فمع اخذ النظام الجديد للعراق لملامحه منذ البداية الاولى لتشكل النظام والعملية السياسية في عراق بعد 2003، بتشكل مجلس الحكم المشكل على أسس التمثيل النسبي الطائفي العرقي فلا تمثيل سياسي ليشغل الشيعة نسبة(50 +1%) ليشغل العرب السنة والاكراد (20 %) ليبقى معها التوزيع العرقي الطائفي ظلاً

[1] حيدر ادهم عبد الهادي ، الديمقراطية التوافقية في العراق على ضوء مبدأ الفصل بين السلطات وقرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة، حوار الفكر، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، كانون الثاني 2015،ص149-151.

ملحاً ، فنظام الحصص قائم على الطائفة والعرق يقوض الامل بإنجاز مواطنة عراقية فعلى أي مواطن يرغب بالترشح للسلطة التشريعية علية أن يعلن هوية طائفية ليحظى بحقوق الترشح والمنافسة، وفي عين الوقت اعلنت السياسة الامريكية دعمها بناء ديمقراطية في العراق هذا هو المعلن والمصرح به فإن مبالغ تافهة من الاموال خصصت وانفقت لدعم عملية الدمقرطة ، ومنحت مبالغ ضئيلة لتقوية المنظمات غير الحكومية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني كواقع وحقيقة على ارض الواقع [1] *، والذي شهد و ظهرة على ارض الواقع من صراع الهويات الفرعية بما انتجته سياسة المحاصصة والطائفية كان من الطبيعي ان يكون تداخل بين السياسي و المؤسسي فغابت الاهلية والكفاءة للواصلين الى السلطة في العراق ليكون فارق بين المنصب السياسي والمنصب المؤسسي فلكل منهما محدداته فالدور السياسي يمكن ان يقوم على الخلفية المهنية لأدائه فإن الدور المؤسسي لا يمكن ان يقوم الا بوجود الخلفية المهنية التخصصية و المقدرة العلمية لإنجازه وان كان من الممكن أن يضطلع بالأول الحزب السياسي فالثاني تضطلع به الحكومة فأي تداخل بين الاثنين يؤدي ويقود لا محال الى الارباك والفوضى و انهيار المؤسسة الحكومية الوزارة وفشل أداء مهماتها فالصراع السياسي العراقي اليوم ازاح جانباً كل ما يتعلق بعملية المأسسة ليصبح كيان الجماعة يسيطر على جهاز الدولة ومن ثم تسخير هذا الجهاز لخدمة مصالح الفئة التي تسيطر عليه [2]، فالواقع العملي تميز بوجود مرجعيات متعددة سياسية واجتماعية و دينية ليكون بعض رجال الدين مرجعيات سياسية في عين الوقت وهو انتج ان يتحول السياسيين الى الارتباط بمرجعيتين الاولى ومؤسساتهم التي يعملون بها

---

[1] رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق أيلول / سبتمبر2003، المستقبل العربي ، العدد 297، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2003/11، ص80-81.

* ارتبط تبديد اموال الدولة العراقية مع الفساد واللامبالاة في الحفاظ على اموال الدولة فالبداية لما بعد تغيير النظام السياسي في العراق كانت مع كل من الجنرال جي غارنر والحاكم المدني بول بريمر فالأخير بدد لوحده 8 مليارات و800 مليون دولار واعقبه حكومتان مؤقتتان بددتا نحو 20 مليار دولار وكان الهدر الاكبر خلال فترة ما بعد انتخابات العام 2006، والعام 2010 ، أي من عام 2006، الى عام 2014، لاسيما وان واردات العراق شهدت ارتفاعا" حيث بلغ ما وصل الى الحكومة العراقية 700 مليار دولار لكنها لم تثمر عن شيء جدي في اعادة الاعمار واصلاح البن التحتية والخدمية من تعليم وصحة وخدمات بلدية بسبب استشراء الفساد والرشى وهدر الاموال. ينظر : عبد الحسين شعبان ، التطرف والارهاب : اشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع اشارة خاصة الى العراق) ، المستقبل العربي ، العدد 463، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ايلول 2017 ، ص140-141.

[2] رؤى خليل سعيد، تحديات بناء دولة العراق، مجموعة مؤلفين، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورى مستقبلية ، مؤسسة رضوان الثقافية،ط1، بيروت،2021، ص26.

الثانية احزابهم وتياراتهم ليتغلب احياناً الثانية على الاولى ليبداء سعي قادة التنظيمات السياسية أي قادة الكتل للبقاء لفترات طويلة في ممارسة العمل السياسي فينتقلون من منصب الى اخر مع كل انتخابات ويكون السعي معها الى خدمة المكون المجتمعي دون التعلق بالهوية الوطنية وصار معها ديدن العمل السياسي قوة وسطوة ونفوذ بعض القوى والشخوص السياسية* التي تعمل خارج السلطة يكون لها أحياناً ثقل اكبر من التي تمارس السلطة ، لتتم عند بعض رموز السلطة السياسية وزعمائها ممارسة العمل المعارض لكن بصورة غير مكتملة بمعنى نصفه في الحكومة ونصفه الاخر في المعارضة ويكثر من الانتقاد والتركيز على كشف العيوب واغلب اعماله ناجمة من جانب سياسي وليس واقعي أي لا يريد ان يخسر مكانته السياسية و لا يريد ان يتحمل المسؤولية عندما لا تكون النتائج مرضية [1]

ثانياً : تراجع الاقتصاد

فالواقع الاشد الحاحاً في العراق هو الاقتصاد والتنمية فالنظام والاركان التي اعتمدها العراق بعد العام 2003، هو الاخذ بأسباب التنمية والتقدم ولكن الارادة السياسية لها شأن اخر فتهيئة الظروف الكفيلة بضمان توافر الموارد المالية للاستثمار سواء بموارد محلية ام دولية ومع العجز الذي يعانيه العراق فعملية توفير المناخ المناسب للاستثمار الدولية لازالت غير مكتملة [2] ، اولا ما الذي حدث في العراق و الذي حدث كواقع للعراق، فهناك سنين عجاف مرة على نظام تصوره البعض بحرية التعبير وتنظيم الاقتصاد و الاهتمام بالصحة و التعليم وكذلك دعم السلع الضرورية و توفير الرعاية الاجتماعية وحل لمشكلة العاطلين عن العمل، ولكن الذي كان تدمير للاقتصاد الوطني واهمال في الصحة و التعليم وزيادة في جيش العاطلين وفقدان للأمن والامان ، ولكن اين تكمن هذه الاخطاء في النظام الديمقراطي أم في التطبيق فمن مسلمات الديمقراطية الانتخابات والتي هي ليست عملية مضمونه لا يصال الاكفاء الى مواقع المسؤولية بل هي عرضة للتضليل والخداع من قبل الاعلام [3] . فالخلافات اتمرت بين الحكومة الاتحادية وحكومو اقلم

---

[1] سعدي ابراهيم حسين، مقاربة الشخصية والاداء السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، العدد 5، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف ، نيسان ، ايار ، حزيران، 2021،ص268-269.

[2] فايق حسن جاسم ، دور التمويل الدولي في أداء الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم السياسية ،العدد 36، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني- حزيران 2008،ص209.

[3] عبد الجبار درويش رضا ، بصراحة ... الديمقراطية بين الحقيقة والتضليل، جريدة توركمن إيلي ، العدد 1371، الثلاثاء 2017/7/25،ص5.

كردستان على العديد من الملفات الى حين تم اللجوء الى الاستفتاء الذي تم في العام 2017، ويدخل عامل ازمة جديدة بين الطرفين مع الاعلان عن نتائج الاستفتاء لقليم كردستان في 25 ايلول 2017، لتزيد وضع سوء [1] ، فكل هذا يرجع الى طبيعة العلاقة بين المركز والاقليم ، فالدستور العراقي ركز صلاحيات الحكومة المركزية من حيث الاطار في مجالات الدفاع والشؤون الخارجية ومجموعة من الاختصاصات المشتركة لتظل أية حكومة مركزية (طامحة) تسعى الى توفير أدوات لتوسيع سلطتها يتطلب بصاحة تنفيذ القوانين [2]، العراق مع كل الازمات التي حاقت به ظل الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب يعتمد على النفط وهو ما اوج تصارع سياسي بين القائمين على ادارة الدولة فالخلافات ما ان تخبوا حتى تشتعل بين حكومتي الاقليم والحكومة الاتحادية فقانون النفط والغاز يفترض ان ينظم العلاقة بين الحكومتين في مجال النفط والغاز حسب ما تم تبيته في الدستور العراقي منذ سنوات لم يتم التوافق عليه الامر الذي ادى الى معارضات شديدة بشأن تفسير مواد الدستور و التصرف بها حسب ما تفتضيه مصلحة كل منهم وهو الذي زاد تعقيد المشاكل المعلقة بين الاقليم وبغداد [3] ، فالأداء الحكومي كان له بالغ التأثر لما للخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم لاسيما وقد وصلت الاختلاف الى منع حكومة بغداد تزويد حكومة الاقليم بمدفوعات الميزانية الاتحادية المحددة للإقليم ليتكاتف هذا الخلاف مع انخفاض اسعار النفط عالمياً وهو ما تزامن ايضا مع الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام داعش لتبرز أزمة مالية حاده للإقليم لتبدأ مع كل هذه الضغوط مفاوضات جديدة بين المركز والاقليم دون نتائج واضحة [4] ، وحتى ما حدده الدستور في ادارة المحافظات غير المنتمية لإقليم المادة 122/ثانيا حول الصلاحيات المالية والادارية الواسعة كتطبيق للامركزية جاءت الصراعات السياسية داخل مجالس المحافظات لتجهز على قدرة هذه المجالس في تقديم

---

[1] عبد الحسين شعبان ، بعض إشكاليات الدولة و الدستور في العراق ، المستقبل العربي، العدد494، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان 2020 ، ص 117.

[2] ناثان براون ، ملاحظات تحليلية حول الدستور ، مأزق الدستور نقد وتحليل ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع ، ط1، بغداد – بيروت ، 2006، ،ص54.

[3] تصريح حسين الشهرستاني لتلفزيون الجزيرة في 2008/9/28، نقلا عن : عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[4] فلوريان أميرلير ، داليا زامل، النفط والغاز في كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، حصاد البيان ، العدد 18، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، تشرين الاول – تشرين الاني – كانون الاول، 2018،ص199–200.

الخدمات بنحو فاعل وتجسد ذلك في انخفاض معدلات تنفيذ الموازنة [1]، فمع الاشكالات القانونية لا يمكن تغافل حقيقة سوء الادارة من قبل الحكومات العراقية وهو ما شكل امنيا" ازمة حقيقية مع تمكن الفواعل من غير الدول التي اصبحت جزءا مؤثراً في النظام الدولي ، فالتنظيمات في العراق التي تشكلت بعد عام 2003 شكلت خللا امنيا كبيراً[2] ما احرج الحكومة العراقية في ادارة الازمة– فعلى سبيل المثال– كانت مغادرة القوات الاميركية والبريطانية للعراق في العام 2011، بعد اتمام مهامها لكنها عادت بعد احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة في شمال البلاد في العام 2014، لكنها اقتصرت على تقديم مساعدات انسانية للعراق فالحكومات العراقية بقت بكل الاحوال هي المتلقي بسبب الضعف العام في كل مؤسسات الدولة لاسيما السياسية والعاملة في الاقتصاد الذي جعلها عاجزة ومقيدة في كل تعاون وتعامل مع دول العالم – على سبيل المال لا الحصر– لم تتمكن الادارات الحكومية في العراق من الدخول في حالة شراكة مع بريطانيا رغم وجود تلميحات بريطانية في الرغبة بالمشاركة وهو ما صرح به وزير الطاقة البريطاني اندريا ليدسوم في العام 2015، في الرغبة ان يصبح العراق شريكا" اختياريا" للمملكة فشركة SHELL للطاقة وقعت وثيقة لإنشاء مصنع للبتروكيمياويات في البصرة سيكون واحد من اكبر المصانع في المصانع في العالم ويقدر ان يوفر 40 الف الى 50 الف فرصة عمل [3] ، وهو ما يحتاج التعامل مع الحكومة العراقية ، فالعراق تتداخل السياسة بالقوانين وبالاقتصاد وهو أثر سلباً على الاداء الحكومي وحتى البرلماني.

ثالثاً : السلطة والادارة استحقاق

فالإدارة والحكم اصبح بكل حال مغنم وليس تكليف موجب فكان الفشل في اين يتمكن النظام الجديد من اعطاء صورة جديدة للشعب تختلف عن ما طبع في ذهنه عن الحكم السابق فمن سبيل المثال كان لوصول الائتلاف العراقي الموحد لتشكيل حكومة وبرلمان في العراق ان طرح رئيس الوزراء الاسبق السيد نوري كامل المالكي شعار (جئنا لنبقى) ولكن كان المسؤولين من الاحزاب المشكلة للائتلاف لا يملكون الخبرة او

---

[1] هاشم الركابي ، معالجة اداء مجالس المحافظات من خلال الاصلاح الانتخابي ، حصاد البيان ، العدد 14، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول 2017، ص79.

[2] Tawfeeq, Saif Nussrat. "The New Actors of the International System in the 21st-Century." *Tikrit Journal For Political Science* 3.11 (2017): 128-173.

[3] بحث مشترك ، السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الاوربي ، حصاد البيان، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2017،ص203–204.

امكانية الادارة [1] ، فالمسؤولين مع القائمين على السلطة لا تتعدى خلفيتهم محدودة في الادارة وتسيير شؤون الدولة مع ما لحق بالعراق والظروف التي عركت رجال الدولة كما ان طبيعة الظروف التي تسود في المرحلة التي عقبت سقوط النظام الدكتاتوري في العراق من تداعيات الاحتلال العسكري وقلة خبرة القوى الوطنية في ادارة البلاد حتى ان طابع المنافسة والصراع امتد حتى مجال تقاسم النفوذ والمكاسب والسلطات وهو الذي ساعد على خلق منهاج ومبرر يسمى (المرحلة الانتقالية) والذي شاع في وسط رجال الدولة والسياسة وهو الذي كانت ولازالت من نتائجه عدم اهلية القسم الاكبر من أجهزة الدولة وموظفيها للنهوض بأهداف ومهام وسياسات النظام السياسي بسبب الفساد المالي والاداري وضعف الشعور بالمسؤولية وضعف هيبة الدولة والصراعات الطائفية والحزبية وعدم معاقبة المفسدين والفاشلين كما وان افتقار العديد من رجال الدولة الى الكثير من الخبرات والمهام و العلوم المتعلقة بإدارة الدولة المعاصرة [2] .

رابعاً : العنف في السياسة العراقية

من طبيعة العملية السياسية في عراق ما بعد 2003، النهوض نخب سياسية وارتفاع نبرة خطابها السياسي (العنيف) فهذه النخب المصلحية مارست عنفاً رمزياً يستشري في فئات واسعة من المواطنين وهو يهيمن على الذات التي تتواطأ بالاستسلام بالتدريج في مقابل من السهل رصد طموحات السياسيين المتوخية الحصول على دعم الدولة غير المشروط والاستحواذ على مؤسسات الحكم ، وعنف فئة السياسيين في خطابها المتسم بالتحايل للوصول الى السلطة مع الاستفادة من الامتيازات والريع الاقتصادي وهو ما تجلى تحت عبارة ظلت تتداول منذ عقود مضت الى الان (نهب المال العام) فتخصص حصة كبرى من موارد الدولة لخدمة مصالح أقلية طبقية فما عاد التركيز في الخطاب على عنف الدول المادي ومواجهة تجاوزات التسلط انما الخطاب الحزبي أكثر انشغالا بالعنف الاقتصادي المتعلق بالفقر والتنمية والريع والعنف الاجتماعي كقضايا النوع الاجتماعي وتكاف الفرص و العنف الثقافي ادارة التنوع والتعدد الثقافي [3]، فالأصل

---

[1] عرفان صديق، ائتلاف دولة القانون بين الشعار والحقيقة، مجلة الحوار المتمدن، العدد14، مركز كركوك الوطني للحوار والانماء الاجتماعي، صيف 2009، ص23-24.

[2] السيد اكرم الحكيم، ملاحظات حول منهجية التعامل مع ملفات الحكومة، حوار الفكر، العدد 24، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، اذار 2013، ص41 -43 .

[3] نواف عبد القادر جواد، لغة العنف في الخطاب السياسي الحزبي العراقي بعد عام 2003، مجلة المعهد، العدد 6، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، تموز ، اب، ايلول،2021،ص562-563.

ان الدولة العراقية يعاني نظرياً وعملياً من تأثيرات مرتبطة بالسيادة والتي طفت على السطح بقضايا مركزية متعلقة بفلسفة الحكم وبناء الدولة ولعل من أهمها قضية وحقيقة الفشل في تحقيق التنمية السياسية التي تحقق الترشيد في السلوك السياسي للفرد العراقي وتحقيق المساواة والمشاركة وعجز الحكومات القائمة في تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهو ما رتب حقيقة احتكار السلطة وغياب التوزيع العادل لثروات وامكانات العراق والتي كانت بدون شك المحددات الرئيسية لتعميق الانقسامات الطائفية وتنامي الولاءات القومية والتي انعكست على ازمة السيادة وهي التي كانت من المخاطر المرافقة والمحدقة بالنظام و العملية السياسية العراقية بعد 2003، لاسيما فيما يتعلق بالفشل السياسي والضعف المؤسساتي وضعف السلطة التنفيذية وتشتت القرار السياسي وتفشي الفساد والزبائنية والشخصية [1]. أجمالا امتلكت العملية السياسية في العراق على بعض السمات التي أثرت على الاداء الحكومي لأي حكومة :

1- التقسيم والتوزيع الطائفي والعرقي هو الذي تحدد منذ ادارة مجلس الحكم في العراق وأطر قانونياً مع الدستور العراقي 2005، وبالنتيجة فتشكيل الحكومة سيحتاج الى وقت طويل بسبب عدم حصول إي قائمة فائزة على عدد المقاعد في البرلمان العراقي يمكن ان يؤهلها لتشكيل حكومة بمفردها كما ان الاختلافات الكبير بين القوى السياسية سيعسر تشكيل أي حكومة ومن ثم هناك بعض الشروط لنجاح عمل الحكومة العراقية وهي استقرار الوضع الامني يمكن ان يفتح الطريق للاستثمار الاجنبي، فمن جانب اخفاق الحكومات العراقية المتعاقبة الانسجام المفقود بسبب الخلافات الكبيرة بين الاطراف مما يعقد انجاز عملية التوافق السياسي لنجاح الحكومة[2].

2- اما المنظمات المساعدة لمؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية فدورها محدود فواجب الرقابة وأن وجد فهو غير فاعل فمجال عملها كرقابة على المؤسسة الحكومية.

3- الفساد أضاع على دولة العراق وشعبه فرص النمو والتقدم، فهذا الفساد يحتاج جهد كبير لكي تتم السيطرة عليه حتى تتمكن الحكومات العراقية من تقديم الخدمات للمواطنين بشكل سليم [3] .

---

[1] ميثاق مناحي العيسى ،اشكالية السيادة في عقيدة الاحزاب السياسية العراقية دراسة في المقاربة الاسلامية – العلمانية ، مجلة المعهد ، العدد 10 ، معهد العلمين للدراسات العليا مؤسسة بحر العلوم الخيرية النجف الاشرف – العراق ، تموز – آب – ايلول 2022، ص 354-355.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره،ص 256-207.

[3] المصدر السابق ،ص257.

4- الاداء والخطاب السياسي للقائمين على السلطة في دولة مع وجود استثناءات كان خطاباً وسياسات مزيجه بالعنف لتغطية الفساد، فلا يوجد خطاب سياسي موحد بين القوى السياسية سواء بالملفات الداخلية والخارجية، فالعلاقة بين الاقليم والحكومة الاتحادية استمرت بشكل انعكس على الواقع السياسي والامني [1].

المبحث الثاني: المعوقات السياسية والقانونية للدور الحكومي العراقي

السياسة والقوانين في الادارة الحكومية و مع التوجيه الذي وضع لها في الدستور والقائمين على السياسة والادارة في العراق تظافرت لتقدم الاصل والاساس في التراجع لأداء السياسي والاقتصادي والامني للدولة وعدم مقدرة الحكومات العراقية المتلاحقة من تحقيق الاهداف التي وعدت بها هو عدم التوافق بين السياسيين في البلاد فالأصل في ذلك يعود الى مرحلة تأسيس العملية السياسية أي ترجع الى العام 2003، ففي حينها قام الحاكم المدني بول بريمر بتفتيت الدولة العراقية من خلال تغيير مسلة القوانين الجنائية والسياسية والاقتصادية والامنية وبسيطرة تامة على مقدرات البلد الاقتصادية وأمواله في الداخل والخارج ولم يتمكن من ضبط معالم الدولة فالشخصيات السياسية والفكرية المشكلة لمجلس الحكم وبسبب الغياب الطويل عن ارض العراق لم يمتلكوا المعلومات الكافية والخبرة المطلوبة لإعادة تأسيس وادارة بلد تختزن فيه كل الازمات الداخلية والخارجية [2]، وليستمر هذا العجز ليصل الى تحقيق غاية السياسة الخارجية للعراق والتي هناك حاجه لتحقيق مصالح واهداف سياسة خارجية للعراق والتي بكل الاحوال هي بأمس الحاجة الى توظيف بيئة الدولة الداخلية التي يجب ان تكون مستقرة وقدرات المتاحة للتأثير على السياسة الخارجية والتي اصبحت هي بدورها تعاني كسياسة خارجية قيود داخلية وكوابح خارجية بسبب سعي دول الاقليم لمنع العراق من استعادة دورة الاقليمي عبر اضعاف الداخل العراقي بتأجيج الانقسامات والصراعات الاجتماعية والخلافات بين الكتل السياسية واستمرار الفوضى والعنف [3] ، فالعجز في عمل أي نظام سياسي ومؤسساته واجهزته عن تجسيد

---

[1] عماد علو، العراق ما بعد داعش المحور العسكري، العراق ما بعد داعش، كراس النهرين الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، مجلس الامن الوطني ،بغداد، شباط 2017،ص 52.

[2] هيثم غالب الناهي ، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية ،العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي(60)، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، بيروت ،2008،ص312-313.

[3] ربا صاحب عبد، المكانة الاستراتيجية للعراق واثرة في توازنات الامن الاقليمي للشرق الاوسط، مجلة المعهد، العدد 6، معهد العالمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، تموز ، اب،ايلول،2021،ص309.

الارادة المجتمعية وحتى التعبير عنها تبقى وتستمر مع النظام السياسي فتبقى حالة العجز عن ممارسة ادواره على كامل الامتداد الجغرافي للدولة افقيا او حتى على كامل مستويات البنية المجتمعية عموديا للشعب فمن المستوجب على أي نظام سياسي ان يكون ادراك على الوصول على مستوى القرية كما وان يمس حياة الناس اليومية فالتغلغل في هذا النظام غير موجودة [1]، فتسلسل النظام والقوانين على كل مستوى الدولة لم يحقق لذلك فبكل الاحوال لا يمكن وصف العملية السياسية بالعراق بالديمقراطية الحقيقية لا بل هي اقرب الى امكانية التحول الديمقراطي فالشعب ومع ممارساته لعدت عمليات انتخابية والتي هي في حقيقتها لا تعني الديمقراطية وانما مرحلة من مراحلها فنواقص التحول الديمقراطي لا زالت تشير الى النقص في مقومات مهمة فعدم وجود قانون للأحزاب السياسية كذلك قاعدة بيانات للسكان وغياب منظمات المجتمع المدني الفاعلة المؤثرة [2]، وحتى هناك اشكالية في تحقيق التوازن السياسي التي يراها البعض بانها منعدمة فعند الاقرار بوصول الاحزاب الاقوى الى السلطة والتي حققت الرقم الاكبر من اصوات الناخبين وهو ما يتفق مع الديمقراطية التي تبقي الاحزاب او القوى السياسية الاخرى في دور المعارضة فهذا التوازن بين الحكومة والمعارضة لا ينفي تغير هذه المعادلة السياسية في الانتخابات اللاحقة بحصول الاقلية على اغلبية الاصوات وبالتالي تحقيق توازن سياسي اي عدم احتكار السلطة السياسية لحزب معين اي ان المعارضة السياسية السليمة ضرورة لتحقيق توازن سياسي هذا الحال سيختلف بالتأكيد في ظل الحكومة الائتلافية ذات الطابع الطائفي كون كل الاحزاب الممثلة لاتجاهات طائفية سياسية في الحكومة وعليه لن تكون المعارضة موجودة وحتى ان وجدت فلن تكون فاعلة لضعف صوتها وبالتالي يؤدي ضعف المعارضة الى تنامي ظاهرة الفساد الاداري ففي ظل نظام الطائفية السياسية قد ينعدم وجود المعارضة الحقيقية وحتى ان وجدت فلا امل في استلام مقاليد السلطة لذلك فإنها لا تتورع عن المبالغة وعدم الموضوعية في برامجها الانتخابية والسياسية وتقديم الآراء والمشروعات غير قابلة للتنفيذ او حتى تتجاوز قدرة وامكانية المجتمع[3]، اما الحكومة فالإخفاق

---

[1] كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003،مجلة دراسات دولية ، العدد 56،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، نيسان 2013، ص130.

[2] المصدر نفسه ، ص130.

[3] علي سعد عمران ، اشكالية الطائفية السياسية في النظام الدستوري العراقي (التداول السلمي للسلطة انموذجا") ، مجلة المعهد، العدد5، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، نيسان ، ايار، حزيران، 2021، ص77 –78.

في عملها بكل الاحوال يعني انها غير قادرة على ادارة شؤون البلاد بتشكيلتها الوزارية وهنا يتضمن ادانة ايضا" الى الحزب ذي الاغلبية البرلمانية الذي شكل الوزارة لأنه قد جاء بأشخاص غير الاكفاء لتولي مناصب تنفيذية* وهو ما يعني عدم كفاءة هذا الحزب في تشكيل الحكومة لتتبع بتقدم حزب آخر او اتجاه سياسي آخر ليشكل الوزارة هذه النظرة التحليلية تعتريها صعوبات في واقع العراق الدستوري والسياسي ، فالمادة 76 ، تلزم ان يكلف مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا" لتشكيل الوزارة وهذا يعني الرجوع الى الحزب او الائتلاف الحزبي ذاته الذي فشل ابتداء" في ادارة شؤون الدولة وهو ما يتعارض مع اختصاصات السلطة التشريعية في تنفيذ حق سحب الثقة من الوزارة ذات الاغلبية البرلمانية ، وسياسيا" فواقع الطائفية السياسية التي فرضتها الاحزاب في توزيع المناصب لن تسمح بوصول احزاب غير منتمية لأي تكتل سياسي ذي صبغة طائفية يمكن لها ان تحقق الصالح العام بعيدا" عن "التخندقات" الطائفية [1]، ليكون ذاك صبغة للعمل السياسي العراقي فالحكومات العراقية المتشكلة قرابة عقد بعد التغيير بقت تعمل على مناهج ثابتة بين محاربة العنف وتحقيق العدالة فمع كل حكومة مشكلة يستعرض منهاج وزاري فالأولى كانت مع اقرار الدستور العراقي لتتشكل حكومة عراقية في العام 2006، ليستعرض المكلف نوري المالكي العديد من الاهداف وصلت الى 34، فقرة الا انه اشار مرة واحدة فقط الى مفردة (العدالة) في توزيع المسؤوليات والتوظيف العام مع مشتقات العدالة الاجتماعية في البرنامج الحكومي بالاعتماد على مبدأ المشاركة وتمثيل مكونات الشعب العراقي بلا استثناء ونبذ العنف والتكفير والارهاب وترسيخ التسامح وحقوق الانسان مع الاعلان عن اقامة دولة مؤسسات وقانون ورفض التفرد ورفض الوصاية الفئوية الضيقة والتأكيد على انصاف المرأة واحترام حقوقها ودعم استقلالية الجامعات مع تخليص المنهاج التعليمي من الفكر السلبي مع تنمية شاملة للتخلص من الحرمان والظلم والتخلف وتطوير نظام للتكافل والضمان الاجتماعي وحقوق الاقاليم والمحافظات في ثروات البلاد واستقلالية القضاء هذا ما اعتمد نظريا" ، لتليها برنامج حكومة 2010، بنفس حقبة نوري

*تشهد العملية السياسية في العراق حالات عديدة لسياسيين غير أكفاء تدفع بهم على نكران الواقع والتظليل فمن المثال الواضح في العام 2003، ومع انهيار الدولة وحل الجيش العراقي وكل الاجهزة الامنية ارتفعت نسب البطالة لتصل الى 60%، ليعلن وزير التخطيط العراقي (الاسبق) في اذار 2004، في مؤتمر لاقتصاد العراقي في بيروت ان نسب البطالة لا تزيد عن 28% . ينظر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ،سلسلة محاضرات الخليج 103، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1، ابو ظبي، 2006، ص 26.

[1] علي سعد عمران ، المصدر نفسه ، ص86-87.

المالكي لتتحدد نفس الاهداف للحكومة التي سبقتها ومن ثم تثار نفس الانتقادات الموجهة لبرنامج حكومتي 2006– 2010 [1] ، لتليها حكومة 2014، للسيد حيدر العبادي بمفردات الاتفاق السياسي بين الكتل بناء مؤسسات الدولة وغلق منافذ الفساد* والمحاسبة والمسائلة وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي وخفض معدلات البطالة وحصر السلاح بيد الدولة وكان وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في الحكومة جزء من ملف البرنامج الحكومي 2014–2018، ومما يحسب لبرنامج هذه الحكومة وضع وتحديد أطر زمنية للتنفيذ البرنامج الحكومي، مع خاصية التخطيط المرحلي مع اعتماد الاولويات في التخطيط لتبقى الانجازات غير مؤكده [2]، فالعراق شعبا" بسبب الاهمال لعقود لواقعه الاقتصادي المعتمد على استغلال النفط ارتفعت نسبة الفقر والبطالة في حين كان لزيادة السكان وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتشجيع القطاع الحكومي وسوء التخطيط التعليمي وتدني ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل والتي عجز فيها القطاع الخاص من استيعاب اليد العاملة العاطلة فمن اخطر المشاكل التابعة لازدياد اعداد العاطلين هي المشاكل الاجتماعية الخطيرة لا سيما بين فئة الشباب اذ تعتبر البيئة الخصبة والمؤاتيه لنمو الجريمة والتطرف واعمال العنف كما ان البطالة من نتائجها انخفاض مستوى المعيشة ونمو عدد الذين يقعون تحت خط الفقر [3] ، فمن المسببات لضعف الاداء الحكومي ما أنقسم بين السياسي والقانوني.

---

[1] عامر حسن فياض ، الباحثة حنين عبد الامير جلاب ، العدالة ومشتقاتها في برنامج الحكومات المنتخبة لعراق ما بعد عام 2005، "قراءة في برامج حكومات 2006 – 2010 – 2014 " ، حوار الفكر ، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر ، مطبعة العدالة بغداد ، كانون الثاني 2015، ص54 –55 .

* الفساد يشبه بالبيئة التي يتم العمل داخلها وهي ادارية وسياسية واقتصادية وهي مرتبطة بالمؤسسة والبيروقراطية و في داخل المؤسستين السياسية والاقتصادية فالتراث والتقليد حتم ان طريق الوصول الى السلطة السياسية يضمن الوصول الى الامتيازات الاقتصادية او يمكن شراء موقع مائز وبيعه على حسب المحسوبية فتميزت عملية توزيع المناصب الادارية المرتبطة بالمكاسب بعملية وتقليد اصبح لها اساس داخل مؤسسة الدولة لتبادل الامتيازات بين المسؤولين والحصول على الدعم السياسي او الولاء . ينظر احمد حسسن علي ، السمات المشتركة للبلدان النامية في مكافحة الفساد ، حصاد البيان ، العدد 16، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، نيسان – ايار– حزيران 2018، ص53.

[2] المصدر نفسه ،ص56–59.

[3] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى ، سلسلة كتب المستقبل العربي 60، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، اكتوبر 2008، ص292 –293.

أذ انقسمت المسببات السلبية لضعف الدور السياسي لأعلى منصب تنفيذي داخل النظام السياسي العراقي الى أسباب قانونية وسياسية:

اولا: الاسباب القانونية لضعف الاداء السياسي لرئيس الوزراء العراقي

تسمية (رئيس مجلس الوزراء) والتي حددها دستور البلاد 2005، فأعطت شكل للعلاقة فرئيس مجلس الوزراء كتسمية هو رئيس مؤسسة مجلس الوزراء أي منصب اداري لا سياسي فمن الممكن ان تكون هيبته على وزرائه اقل مما لو كان رئيس للوزراء [1]، كما ان الدستور حدد صلاحية رئيس مجلس الوزراء عند عزمه اقالة أي وزير متلكأ او فاسد بشرط موافقة مجلس النواب وهذا تقييد واضح لرئيس مجلس الوزراء فالتقليد البرلماني يشير الى حق رئيس الوزراء تعيين واقالة وزرائه ضمانا" للتنفيذ السليم للسياسة العامة (البرنامج الحكومي) ، كما ان رئيس مجلس الوزراء مقيد عند التقدم بطلب حل البرلمان بأن يوافق رئيس الجمهورية وعند العمل بالتقاليد البرلمانية فرئيس الجمهورية لا يستطيع رفض هكذا طلب تماشيا" مع المبدأ القائل اين توجد السلطة توجد المسؤولية فرئيس الوزراء ووزرائه هم المسؤولون عن التنفيذ السليم للسياسة العامة فرئيس الوزراء يستطيع ان يتقدم بهذا الاجراء وبما ان النظام البرلماني يعطي حق الحل الرئاسي دون الوزاري لذلك فالعراق عاش تجارب كثيرة لإعاقة عمل الحكومة وهذا ما اكده النائب علي العلاق قائلا" "ان برلمان 2010 كان برلمانا معوقا لعمل الحكومة واغلب القوانين التي رفضت من قبل البرلمان لم تكن على اساس مهني بل رفضت على اساس سياسي" [2]، والسياسة العامة ومسؤوليتها تكون هيكلية الجهاز التنفيذي للوزارة المنفذ للسياسة والمشكلة ان هذا الجهاز خاضع للتوافقات السياسية والمحاصصة الحزبية لذلك هو تعدى المهنية ونزع نحو السياسة فمنصب الوزير منصب سياسي لكن وكيل الوزارة فما دون هو منصب اداري مهني لا سياسي أي تنفيذي يجب ان يكون بعيدا" عن السياسة تنفيذ توجيهات السلطة السياسية فالعراق اتجه نحو المحاصصة السياسية من وكيل وزير الذي يكون بصيغة الترويكا أي اذا كان الوزير شيعي فوكلاء الوزارة احدهما سني والآخر كردي كذا الحال على المدراء العامين وحتى الهيكل الوظيفي اصبح

---

[1] احمد يحي الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص349، كذلك ينظر: المواد 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، دستور جمهورية العراق لعام 2005، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام 1876 لغاية عام 2005، جمع وترتيب وتعليق القاضي وائل عبد اللطيف الفضل ،مطابع دار الشؤون الثقافية، ط2، ب ت ،ص440، 441.

[2] النائب علي العلاق ، حوار حول تشكيل الحكومة على قناة افاق الفضائية في 2014/6/6. نقلا عن : د. احمد يحي الزهيري ، مصدر سبق ذكره، ص351.

خاضعا" للمساومات والحصص الحزبية فالتسبيب لذلك يعود للدستور العراقي الذي حصر تعيين وكلاء الوزراء والمدراء العامين والدرجات الخاصة بموافقة البرلمان وعليه فالوزارة لا تستطيع اختيار جهازها التنفيذي دون موافقة البرلمان على هذه التعيينات وهو باب جديد للمحاصصة الحزبية والاثنية[1] ، ورئيس مجلس الوزراء تم تقييد صلاحياته بقيود قانونية وبمستويات متعددة اولاً في تعامله مع الوزراء وثانياً في اختيار جهازه التنفيذي، كما ان صلاحياته مجزئة بين رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء فالبداية تكون من الدستور المحدد لصلاحيات رئيس مجلس الوزراء بالصلاحيات الادارية فرئيس الوزراء لا يملك سلطة مراقبة الوزارات أو عملها الا من خلال مجلس الوزراء وهنا افتقار للوضوح في تحديد الجهة التي تراقب وتشرف على عمل الوزارات في حين ان مجلس الوزراء يتكون من الوزارات نفسها فهل من الممكن ان تكون هي الحكم والخصم في ان واحد [2]، فالخلافات التي توزعت بين الحكومة والبرلمان العراقي ليس في ظل الحكومة العراقية الحالية وانما منذ اقرار دستور الدولة الجديد في 2005، واولى الاختلافات التي اعاقت عمل كلا من الحكومة والبرلمان هو السعي لتحقيق المصالح الشخصية والسياسية فكم من حكومة تأجل اقرار الموازنة لتعمل وهو ما مثل لإشكالية في كل شيء حتى تنفيذ احكام الدستور ، فأهمية إقرار الموازنة العامة وعدم التأخير في انجاز ذلك من خلال المادة (57) من الدستور العراقي النافذ التي اشارت إلى عدم انتهاء الفصل التشريعي الذي تعرض فيه الموازنة العامة إلا بعد الموافقة عليها . غير ان التأخير في إقرار الموازنة العامة اضحى أمرا مألوفا في العراق، ومن جملة الأسباب التي تؤدي إلى التأخير في إقرار الموازنة العامة أو عدم إقرارها من قبل مجلس النواب كما حدث ذلك في عام 2014 والاعوام 2019 – 2020، يعود إلى عدم الاستقرار السياسي ، فمنذ اكثر من عقدين سيطرة السياسة في العراق على الاقتصاد نتيجة عدم التوافقات السياسية وبالعكس تتخذ قرارات اقتصادية غير سليمة من أجل التوافق السياسي الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والمعيشي في العراق ،. إلى جانب ذلك الخلافات بين سياسة الحكومة المركزية وتوجهاتها و سياسة اقليم كردستان وتوجهاته، ومن هذه الخلافات الخلاف الاقتصادي حول الكميات المصدرة من النفط من الاقليم ، فضلا عن إن من جملة الأسباب التي قد تؤدي إلى تأخر إقرار الموازنة العامة هو

[1] احمد يحي الزهيري ، مصدر سبق ذكره. ص352 –353.

[2] المصدر نفسه ، ص 355.

اعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل كلي لأن ايرادات النفط غير مستقرة ويصعب توقعها ، فيتم تأخير اقرار الموازنة وتعاد الى الحكومة [1] .

ثانياً : الاسباب السياسية لضعف اداء رئاسة مجلس الوزراء

طبيعة تشكيل الحكومة ودور رئيس الوزراء السياسي ، فالبداية من مجلس النواب الذي ينتخب رئيس الجمهورية والذي بدورة يقوم بتكليف مرشح الكتلة الاكبر داخل البرلمان بتشكيل الحكومة وهنا يكون على الحزب الاكبر أو الائتلاف الاكبر خوض المفاوضات و التنازلات لإقناع الكتل السياسية بتكليف مرشحها لرئاسة الوزراء وهنا لا تتم سير جلسات عمل البرلمان ما لم يتم الاتفاق على الرئاسات الثلاث لذلك تستغرق تشكيل الحكومة عدة اشهر ذلك لتلبية رغبات ومطالب الكتل السياسية [2]، ومن الاسباب على عدم نجاح الاداء الحكومة العراقية حالة الصراع على الصلاحيات بين طرفي رئيس الوزراء من جانب و القوى السياسية من جانب اخر فرئيس الوزراء العراقي يلمس التقييد لصلاحياته الدستورية وساعياً لتعزيز صلاحياته لكن بمحاولة التحايل على القانون وبمساعدة المحكمة الاتحادية في اكثر قراراتها ولتعزيز سلطاته تحتم علية السيطرة على المؤسسة العسكرية ليعين الكثير من الموالين له في قيادات المؤسسات العسكرية ففي فترة رئاسة رئيس الوزراء العراقي الاسبق السيد نوري المالكي الذي عين مناصب عسكرية وامنية بالوكالة وليس أصيلة حتى لا تكون هناك حاجة الى اخذ موافقة البرلمان العراقي لغياب الثقة بالفرقاء السياسيين أو القادة العسكريين المتواجدين بالمؤسسة العسكرية الذين عينوا بموجب مسالة التوازن والمحاصصة السياسية [3]، فكل ذلك انعكس على الاداء الحكومي لحكومتي رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي فكلا الحكومتين تشكلتا من ميدان الائتلاف الواسع على المستوى الحكومي أي تمثيل كل المكونات الاساسية للمجتمع العراقي فضلا" عن بعض الاقليات وهو ما سبب ارباكا" واضحا" لرئيس مجلس الوزراء عند وضع البرنامج الوزاري الذي اوقعه امام الكثير من المطالب مع صعوبة التوفيق بينها وهو ان دل على شدة تعطش الاحزاب والسياسيين

---

[1] هناء جبوري محمد، تأخير أقرار الموازنة العامة الاتحادية في العراق الاسباب والحلول ، 1 / ابريل/ 2021، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ، الشبكة الدولية :
www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/04/01

[2] احمد يحي الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص356.

[3] المصدر نفسه ص 364، 366.

لنيل المناصب الحكومية وهو ما عبر عنه بطريق الامتعاض عندما حدد رئيس مجلس الوزراء بانه عاجز عن تقديم الوزارة بكل حقائبها الوزارية مشيرا" بان الكل تريد المشاركة بالحكومة حتى وصل الامر مطالبة صاحب المقعد الواحد بنصيب له في الوزارة [1]، وبعد اندلاع احتجاجات على تراجع الاداء الحكومي من قبل مجموعة من المحافظات التجأت رئاسة الوزراء الى محاولات الاصلاح الحكومي بفترة (100) يوم بجزء من الاصلاح بصورة الترشيق الحكومي بترشيق وزاري ل(43) وزارة والغاء جميع وزارات الدولة باستثناء وزارة الدولة لشون مجلس النواب ووزارة الدولة لشؤون المحافظات ووزارة الدولة لشون المرأة ويتم التعويض للوزراء المرشقين في مناصب في الدولة لحفظ التوازن المكوناتي [2]، ومن باب سعي رئيس الوزراء توسيع صلاحياته وعلى الطرف الاخر حاولت القوى السياسية انتزاع صلاحيات رئيس الوزراء عبر صيغ الائتلافات الواسعة ومحاولة التقليل من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء و الوزراء ، اذ استثمر رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي الاحتجاجات في الشارع العراقي شباط 2012، لتعزيز سلطته على حساب رئيس الوزراء عبر تفعيل دور البرلمان الرقابي بعد طلب مجلس الوزراء اعداد خطه لتحسين وضع الخدمات ويدخل رئيس مجلس النواب مصرحاً ان الحكومة عليها وضع خطة لتحسين الخدمات خلال (100) يوم وان رئيس البرلمان هو من يحكم على الوزراء بعد انتهاء الفترة في تحقيقهم الاصلاحات من عدمه وهو ما رفض من رئيس الوزراء الذي اقر لنفسه حق الحكم على كابينه الوزارية [3] ، وبين هذا وذاك ظل المستوى المعاشي للمواطن العراقي دون المطلوب سوى في محافظات الاقليم او باقي محافظات العراق بفضل الفساد المستشري فالفساد في العراق بما يملكه من مميزات عن باقي اشكال الفساد في دول اخرى سواء عربية كانت ام اقليمية فما يميز فساد العراق هو عدم انسجام الكابينة الحكومية (متخذي القرار السياسي) وما رافق هذا الفساد من محاصصة طائفية ومذهبية وقومية فاحتدام الصراع بين متخذي القرار فبين مواقف خجولة لمحاربة الفساد ورافض لمحاربة الفساد والإفساد – عدم محاربة الفساد لا يظهر للعلن – للحافظ على بعض المصالح

---

[1] محضر عرض البرنامج الحكومي على مجلس النواب والتشكيلة الوزارية ، محضر جلسة رقم (14) في 21 / 12 / 2010. نقلا" عن : احمد يحيى الزهيري ، مصدر سبق ذكره. ص 287.

[2] مجلس النواب العراقي ، محضر الجلسة (15) في 30/ 2011/7، نقلا عن احمد يحي الزهيري، المصدر نفسه ، ص 288.

[3] المصدر نفسه.

الفئوية الضيقة [1]، وفوق هذا وذاك ترافق هذا الفساد مع انعدام الثقة بين أطراف السياسة في الدولة وبتوزيع محاصصي لتتحول الأنساق الثانوية والولاءات الفرعية الاطار المنظم للسياسة وقياداتها عكس الذي يجب ان يكون فمن الملاحظ عل تجربة السنوات السابقة اغلب الوزراء أصبحوا ممثلين لكتلهم السياسية بل حتى مسؤولين أمامهم وليس امام البرلمان ذلك ان المنصب الوزاري مثلت احد اسس المغانم بين قيادات الكتل السياسية في العراق لتوزع وفق اعتبارات خاصة على المقربين والموالين فوصل العديد من الوزراء والمسؤولين محدودي الكفاءة أو الشخصيات الضعيفة أو الفاسدين مهدرين لفرصتي الزمن والموارد في العراق [2]، فحتى الخطاب السياسي لأحزاب السياسية عند تحليله هو خطاب يعتمد (العنف الرمزي الناعم) لأجل الوصول والادارة لتبقى الشكلة مستمرة منذ عقود وهي "نهب المال العام"[3]، لينعكس على كل حكومة عراقية فتتجاب بنفس المشاكل من الحرب على الارهاب وتذبذب الاقتصاد العراقي " بعد الصعود والهبوط في اسعار النفط العالمية مع نقص وشحة الثروة المائية والتي حددت وقيدت الاداء الحكومي في مجال التنمية الزراعية والامن الغذائي الاستراتيجي وارتفاع نسب البطالة التي تهدد وتضرب المنظومة الاجتماعية والاقتصادية وحتى الامنية للعراق نتيجة ازدياد عدد العاطلين عن العمل كما ان الفساد المالي والاداري اسهمت في تفاقم اعداد العاطلين في العراق والذي تصدر دول الشرق الاوسط بنسبة بطالة تقدر ب 59% ،من حجم القوى العاملة ونسبة بطالة مؤقتة 31% ، ونحو 43%، بطالة مقنعة وتقدر نسبة النساء العاطلات ب85% ، من قوة عمل النساء ونرجع الى فساد المالي الادارة والتي استشرت في البنية المجتمعية ومؤسسات الدولة ، وحتى الضعف في التخطيط الاستراتيجي وتحدي ترهل البنى التحتية ، فسوء التخطيط في الاداء الحكومي وغياب الخطط الخمسية والبيروقراطية [4] ، فهذا العجز بكل حال هو ناجم عن غياب الرؤية الحقيقية للاقتصاد والادارة وتبقى كل ذاك ظل مرتبط بالتقاسم بين الادارات ، فالصلاحيات التي وزعها الدستور العراقي لعام

---

[1] هيثم عبد الله سلمان ،الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، حصاد البيان 15، مصدر سبق ذكره، ص 338.

[2] علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية بعد 2003، منشورات زين الحقوقية، طباعة نشر وتوزيع ، ط1، بيروت ،2019،ص107-108.

[3] نواف عبد القادر جواد ، لغة العنف في الخطاب السياسي الحزبي العراقي بعد عام 2003، مجلة المعهد ، العدد6، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف ، تموز – آب – ايلول 2021، ص562.

[4]علي زياد فتحي، الاداء الحكومي .. نظره تقويمية لأداء الحكومات العراقية بعد التغيير، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورى مستقبلية ، مجموعة مؤلفين، مؤسسة الرضوان القافية ،ط1، بيروت ،2021، ص146

2005، بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان مع الاخذ بالعمل به ظهر تداخل وتعارض وتنازع بين السلطة الاتحادية وسلطات الاقليم وحتى المحافظات غير المنتمية لإقليم وبسبب هذا لتنازع عدم وضوح النصوص النص الدستوري للمادة 115، من دستور عام 2005، فالاختلاف في تفسير النص الدستوري الامر الذي اوجد شيء من التداخل في الصلاحيات وهو ما حدث على ارض الواقع في ابرام العقود النفطية بين الحكومتين الاتحادية والاقليم والتي تذرعت بنص المادة 112، الذي يجيز لإقليم ابرام عقود الاستكشاف والانتاج من الحقول الجديدة وهو الذي عارضته الحكومة الاتحادية والتي عندها يكون هذا الاستغلال يجب ان يكون بعلمها وموافقتها [1]، فالاصل في التعامل بين حكومة الاتحادية حكومة الاقليم عدم وجود مؤسسة اتحادية منظمة للمشاكل والخلافات المتعلقة بالنفط والغاز وقوات البيشمركة في الاقليم [2].

* فمن الممكن التماس ملامح الاداء الحكومي في العراق بغياب الرؤيا الاستراتيجية الشاملة عند التعامل مع التخطيط بعيد المدى وهذا يولد مشاكل غالبا" ما تحدث بعد انجاز أي مشروع او سياسة حكومية بحيث تؤدي الى تناقضات وتنافرت في الرؤيا فانعدام الرؤية الاستراتيجية للحكومات العراقية السابقة اثر على التنمية والتقدم في العراق

* العدد الكبير المؤسسات الصناعية والادارية العاطلة كلياً او جزئياً و العمالة الزائدة أو غير الفاعلة في كثير من الوزارات والدوائر المستقلة و الارتفاع الكبير الاجهزة الادارية والخدمية الحكومية و الزيادة الكبيرة للنفقات التشغيلية التي لم تؤدي الى زيادة جوهرية في حجم ونوعية الاداء وضعف القدرة على انجاز وتطوير وتنفيذ المشاريع الحكومية وارتفاع تكاليفها المالية [3] .

المبحث الثالث: محاولات تصحيح العملية السياسية والاداء الحكومي

عند تقليب صفحات علم السياسة عندما كتب الفيلسوف اليوناني افلاطون عن رجل الدولة أكد ضرورة امتلاك المعرفة بطبيعة المهمة التي يؤديها المسؤولون ، فالديمقراطيات الراسخة تبادل للأدوار في الانتخابات يظهر رجل السياسة وعند الوصول الى سدة الحكم يصبح رجل دولة الذي يختلف كثيراً بل جذرياً عن رجل

---

[1] علي حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المرة فيها بعد 2003، مركز العراق للدراسات ، العدد 122،ط1، 2017، ص 182-183.

[2]سالم سليمان (محرر الملف) ، رشيد عماره، و عماد المرسومي، تقويم أداء الحكومة ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010،3-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للنشر و التوزيع ، 2011،ص 104- 107.

[3] نفس المصدر اعلاه، ص147 -155..

السياسة، فرجل الدولة يؤمن بالدولة والوطن والشعب كل الشعب مسخراً كل قدراته وإمكاناته لحماية مصالح دولته وازدهارها[1]، فالدولة بكل مالها من المقاومة الادارية – البيروقراطية من وظائف ومهام فأجهزة الدولة العراقية التي تتشابك مع المواطن في ضمان استمرارية الوظائف والرواتب والتعيينات حتى العلاقات بين الدوائر الحكومية وشبه الحكومية المختلفة الى مراجعات المواطنين والخدمات التعليمية والصحية والتجارية وفي المواصلات وتجهيز الطاقة الكهربائية ومياه الشرب والمجاري وادارة الاسواق حتى البطاقة التموينية وهي الاهم بالنسبة لشعب العراق من الشمال الى الجنوب ، كل هذه الاعمال تنجز من قبل الاجهزة الحكومية التي تحتجز من قبل الروتين والبيروقراطية الحكومية حجر العثرة وتبرز باستمرار امام التقدم والمرونة في الدولة[2]، وهو ما انحاز الحديث عنه في الخطاب الصحفي لرئيس الوزراء الحالي السيد السوداني عن ان الكثير من العراقيين محرومون منذ عشرون سنه بعد تغير النظام في العراق واضاعت النخب العراقية لفرصة ميزانية اقتصادية كبيرة ونهوض الشباب في العراق متعب وحاجة العراق الى مصلحين حقيقيين [3]، فالفساد المستشري حشد الراي العام العراقي بتجاه مضاد للعملية السياسية مفقداً المواطن ثقته بالسياسيين [4]، و للقيام بأي محاولة لتصحيح العملية السياسية فهي تنطلق من رحم الشعب ولكن لابد من توافر حريات ووسائل تعبير فترجع بالنظر الى القوانين والنصوص التي توفر هذا الغطاء من الحريات فالدستور العراقي حالة حال كل الدساتير العربية يثير الاستغراب فالنصوص المتعلقة بالحريات والحقوق موجودة لكنها مرتبطة بقوانين لاحقة [5]، في البداية كان للنظام السياسي الجديد والذي تشكل بعد عام من تغير النظام السابق والذي حظي في حينها بدرجة عالية من القبول في حين ان هذا القبول التأييد تراجع بعد ذلك ، فالكل يقر بالحاجة الى الاصلاح ولكن الاصلاحات الحقيقية تحتاج الى بيئة سليمة مرتكزاتها الاهم ان يعتمد على اقتصاد قوي

---

[1] الافتتاحية: رجل الدولة.. ورجل السياسة .. ومصالح الدولة العليا، مجلة المعهد، العدد 10، معهد العالمين للدراسات العليا مؤسسة بحر العلوم الخيرية النجف الاشرف– العراق، تموز – اب – ايلول 2022،ص11.

[2] منذر نعمان الاعظمي، ابعاد اجتماعية في مسيرة التحرير في العراق، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مصدر سبق ذكره،ص221–222.

[3] خطاب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني نقلا عن: Dr Renad Mansour.HayderAl–Shakeri.Can Iraqs new government reform the corrupt system? . CHATHAM HOUSE. www.chathamhouse.org/2022/11/can–iraqs–new–government–reform–corrup

[4]حيدر ادهم عبد الهادي، مصدر سبق ذكره ،ص157.

[5] ناثان براون ، مصدر سبق ذكره ص 36 –37.

ومتين هذا غير متوفر لان العراق ، وهو ما احرج الدولة العراقية ودفع صندوق النقد الدولي الى الاعلان ان الحكومة العراقية تحتاج الى تكثيف جهود الاصلاح فعليها منع غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب وتعزيز تشريعات مكافحة الفساد وعلى الرغم من مواصلة الحكومة تضييق العجز في الموازنة وهو ما قد يساعد على زيادة فرص الحصول على التمويل الدولي [1]، فالاقتصاد العراقي مع كل الفوضى الناتجة عن سياسات اقتصادية خاطئة منذ عقود أي منذ ستينات القرن الماضي وهي ما اسست حال القطاعات الانتاجية غير فاعلة او مؤثرة في بنية الاقتصاد فالصناعة هامشية وغير منافسة حتى انها غير قادرة على الدخول الى الاسواق الاقليمية والزراعة بحال انخفاض الانتاجية مع تدهور البنى التحتية و الاعتمادية الشديدة على النفط لجلب الايرادات ومن المسبب تعاقب العديد من الحكومات على ادارة البلاد ولكن بنتائج عدم وجود سياسات اقتصادية ناجحة وخضوع الاقتصاد لتقلبات السياسة والتي فشلت في توفير متطلبات المجتمع[2]، فالعراق دولة باقتصاد ريعي يعتمد على اسعار النفط وبالتالي ومع استمرار الدولة بالاعتماد على مبيعات النفط ولد فساد كبير فلا يوجد مقوم اقتصادي حقيقي ساند للإصلاحات والتنظيم الحقيقي في العراق *، كما ان هذه الاصلاحات تحتاج لبيئة امنية سليمة اذا ما كانت هناك حاجة لان لا تؤثر اي ازمة سياسية على الجانب الامني ، كما ان القوى السياسية لا يمكنها ان تحول دون انحراف النظام الديمقراطي بكل آلياته عن الديمقراطية التعددية ذات البعد السياسي الى ديمقراطية مكونات لنظام يسمى بالتوافق الوطني[3]، وهو ما تم الاعلان عنه في تلخص المشاكل المتعلقة بالأداء الحكومي فغياب رؤيا تخطيط

---

[1] علي المولوي، العراق يقلل من عجز الموازنة ببيع مليار دولار من السندات الحكومية، حصاد البيان، العدد 13، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز – اب – ايلول 2017،ص 82–83.

[2] كامل الكناني، منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي،حوار الفكر، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر، مطبعة العدالة ، بغداد، كانون الثاني 2015،ص102–103.

*المقوم الاقتصادي الساند لأي عملية تحول ديمقراطي تستوجب وجود قواعد اقتصادية لكنها في العراق غير موجودة فالمصدر الاول للاقتصاد العراقي هو النفط فالدولة لم تتجه الى البحث وتطوير هيكل الاقتصاد العراقي ومع اتجاه الدولة ال الاستيراد =والتجارة فالعامل الربح شجع المستوردين الى جلب البضائع الرخيصة لتختفي معها قطاعات الصناعات الوطنية وتتزايد اعداد العاطلين بسبب الاداء الحكومي وعدم الرقابة وغياب لمعايير الجودة والسيطرة النوعية وعدم قيام الحكومة بتحديد ضرائب على المستورد وتشجيع الصناعات الوطنية . ينظر : د احمد يحيى الزهيري ، العملية السياسية في العراق بعد 2003 دراسة في إشكاليات الرئاسات الثلاث ، مكتبة السنهوري ، بيروت ، 2017، ص344 –345.

[3] الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، نافذة المستقبل ، الاصدار السنوي الاول 2016، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ، ط1، 2017، ص37 –38.

وادارة وفقدان مشروع سياسي عراقي وصراع على المال وغياب الأمن على الرغم من وجود مليون وربع جندي يحمل السلاح مع صرف مبالغ وصلت الى 29، ترليون دولار من موازنة تبلغ 138، ترليون توفر أمن فئوي غير شامل كل المكونات أي جنوب شمال وسط [1]، فعيوب بارزة في الاداء الحكومي كتضخم الجهاز الاداري و عدم وجود ادلة تحدد الواجبات والصلاحيات مع المركزية العالية رغم وعود المسؤولين بتطبيق اللامركزية الادارية ، مع ادراك حقيقة ان عملية التشريعات والقوانين في العراق تسير يخطى بطيئة لا توازي التحول السياسي فمجال المشاركة يضعف مشاركة الاطراف الفاعلة المواطنين و المجالس المحلية و المجتمع المدني في تحديد الاوليات وصنع القرار [2]، فمع هذا الترهل والفساد لم تكن حركة الاحتجاجات التشرينية في العراق مفاجئة بل كانت امتدادا" لازمة الحكم منذ العام 2003، والتي اعتمدت المحاصصة والتقاسم الوظيفي الذي يوجد بموازاته مرجعيات ما قبل الدولة ناهيك بالفساد المالي والاداري والسياسي واستشراء ظواهر العنف والارهاب فرغم مرور مدة على حركة الاحتجاجات في الطبقة السياسية الحاكمة والاحزاب لم تدرك حقيقة ما يجري لتقوم بتسويف مطالب المحتجين ، فهذه الحركة الاحتجاجية جاءت لتؤكد فقدان الثقة بالعملية السياسية [3] ، فالذي يريده المواطن من الدولة رغيف العيش وسبل الحياة الا ان السلطة الحاكمة بحكوماتها المتلاحقة قد فشلت في استثمار الموارد البشرية والاقتصادية للعراق لزيادة النمو وخفض معدلات البطالة والفقر وفي تحرير الاقتصاد العراقي من فخ الريع – النفطي لتظهر النتائج جلية مع الازمة المالية الحادة التي ترتبت على انخفاض اسعار النفط الخام العالمية وكذلك ارتباك السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية [4] ، وحتى محاولات التصحيح اصطدمت بالمعوقات ادارية وقانونية ودستورية وهي ما احتوت نصوص فضفاضة وفجوات تشريعية حتى في اقرار قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم والتي قيدت مجالس المحافظات بقيود ليتم النظر الى قانون المحافظات غير المنتظمة

---

[1] سركيس نعوم، العراق واستراتيجيات دول الجوار و العالم حوارات مع سفراء الدول والنخب العراقية 2017– 2019 الموسم الثالث، اعداد وتقديم ابراهيم محمد بحر العلوم، العلمين للشر، بيروت ط1 ، 2021 ، ص176.

[2]عقيل جبر علي المحمداوي، ملاحظات حول البرنامج الحكومي ،مجلة حوار الفكر، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر،كانون الثاني 2015، بغداد، ص 30– 31.

[3] عبد الحسين شعبان ، الكوموتراجيديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة ، المستقبل العربي ،العدد 490، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الاول 2019 ،ص7.

[4] صبري زاير السعدي ، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق ، المستقبل العربي ، العدد 459، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايار 2017، ص 141.

بإقليم لسنة 2008، كأسوأ تشريع اداري الجامع لعيوب بشكل لا ينفع معه التعديل [1] ، هذا من الاخطاء القانونية والتشريعية ، والتي كانت غطاء لحالات فساد ، ومن حيث محاولات الغير رسمية للإصلاح وهي ما جاءت به الاحتجاجات من الشعب بداياتها من حادثة تعرض منزل وزير المالية حينها رافع العيساوي لمداهمة واعتقال افراد حمايته لتندلع التظاهرات في محافظة الانبار لترفع مطالبات بمسائل تتعلق بقوانين مكافحة الارهاب لتتطور مع انطلاق الاحتجاجات في العاصمة ولكن مع مطالب جديدة في تحسين الخدمات ولاسيما الكهرباء *ومساءلة وزير الكهرباء ولكن معها المطالبة بإقالته و من ثم كانت هناك مطالب متعلقة بتخفيض رواتب المسؤولين و الوزراء والنواب والدرجات الخاصة وكانت البداية في 2015/5/31، واستؤنفت مع 2015/8/7، وتمت الاستجابة لبعض المطالب ، لتصل المطالبات الى ابواب المنطقة الخضراء في العام 2016، ولكن بمطالب جديدة في انهاء المحاصصة الطائفية وتشكيل حكومة تكنوقراط وفتح ملفات الفساد اي ان هذه التظاهرات طالبت قبل الاداء الحكومي بالدولة المدنية ونبذ الطائفية ، لتصل التظاهرات الى اقليم كردستان في العام 2017، ولكنها قوبلت بالقمع لتزداد وتيرة التظاهرات وحدتها عام 2018، لتتعدد المواجهات مع القوات الحكومية وتزايد اعداد الضحايا ورغم اجراء الانتخابات في العام 2018 الا ان المطالبات استمرت الى العام 2019 [2] ، فمن منظور صرف ارتفاع اعداد شباب وشابات الدولة هو بكل الاحوال تحدي للسياسات الوطنية لضرورة توفير المزيد من الخدمات التعليمية ومرافق البنى التحتية وايجاد فرص العمل وهنا الحكومة استمرت بتوكيد الاتجاهات التوظيفية والتي مارستها لسنوات خلت بتوظيف الشباب وفي معظمها وظائف عسكرية في وزارتي الداخلية والدفاع وهو ما يتناقض تماماً مع التوجهات

---

[1] اسماعيل علوان التميمي، التعارض في اختصاصات المحافظات في دستور 2005 وقانون المحافظات، مجلة حوار الفكر، العدد 24، المعهد العراقي لحوار الفكر، اذار 2013، ص185.

*في سبيل لإصلاح قطاع الطاقة الكهربائية تقدمت الحكومة العراقية بمشروع لخصخصة القطاع ليثار جدل بين الكتل السياسية بعد رفض تطبيق الخصخصة من خمسة محافظات جنوبية . ينظر: هاشم الركابي تقييم لإصلاحات في قطاع الكهرباء في العراق ، حصاد البيان ، العدد 13، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، تموز– آب – ايلول 2017، ص 93.

[2]علي عبود مهدي بحر العلوم ، الموجة الثانية من الربيع العربي (العراق انموذجا") ، مجلة المعهد ، العدد 5، النجف الاشرف ، نيسان ، ايار ، حزيران، 2021، ص253– 254.

الانتاجية والتي يجب ان تتبناها أي خطة تنمية وطنية [1] **، وحتى مع التوظيفات الشباب في اجهزة الامن والدفاع الا ان هذه الزيادة العددية لم يكن لها ما يقابلها في تقدم وتطور عمل ومهام هذه المؤسسات وهذا ما كشفته الحرب مع داعش فالضعف الكبير في القدرات التسليحية والتنظيمية و منظومة القيادة والسيطرة والدعم اللوجستي للجيش والشرطة الاتحادية وقوات مكافحة الارهاب فالنتيجة التي تمثلت بخروج اربعة فرق من الخدمة وفقدان معدات عسكرية ودبابات ومدفعية ومدرعات واستمرار الحرب ضد التنظيمات الملحة المنتمية الى داعش استنزف القدرات التسليحية والقوى البشرية بدرجة كبيرة [2] ، وهنا يتبادر سؤال لماذا هذا الضعف في كل اجهزة الدولة ووزاراتها لاسيما الامنية فمحاولة تفحص هذا الضعف والذي ظهر مع اولى تشكيلات الجيش العراقي الجديد في 2004، فالسفاد تتفاقم معه ظاهرة (الجنود الفضائيين) مع رصد قضايا السفاد الاداري والمالي في كل وزارات الدولة بهدر من اموال بلغ 7.5 مليار دولار منذ اكثر من عقد أي عام 2005، والتي احتلت فيه وزارة الدفاع العراقية الاولى بين الوزارات في هرم الهدر مع ما سبقة من صفقات تسليح مشبوه بأشراف امريكي مثلاً تم تجهيز الجيش العراقي بأسلحة خفيفة قديمة ومستعملة [3]، ليتضح بعد حين تراخي المنظومة العسكرية وعدم بنائها بناء مؤسساتي من استقلالية مالية ورؤية اقتصادية

---

[1] كامل علاوي كاظم (محرر الملف)، عبد الحسين جليل الغالبي وحسن لطيف الزبيدي، التغيرات الاقتصادية في عام 2010–2011، التقرير الاستراتيجي العراقي 3، 2010–2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للتوزيع والنشر – بيروت، ص231.

**المشكلة في التنمية فق الاداء الحكومي تتجلى عبر رصد الموازنة المعدة بعجز وهذا العجز نظرياً يدل على السياسة المالية التوسعية فالموازنة المرصودة لا تحدد الالية التي تؤدي الى تخفيض البطالة التي لا تتوفر فيها المعدلات الموثوق بها بشكل كامل الا انها تدور حول 20% ولا توجد أي اشارة الى تخفيف الفقر المتمثل 23% ، فالفقر في العراق لا تصاحبه مستويات مرتفعة من التفاوت الاجتماعي الا ان السياسات الحكومية ما تزال دون مستوى الطموح رغم تضمين هدف التخفيف من الفقر المضمن في اولويات الخطة الخمسية . ينظر: ا.د كامل علاوي كاظم ، مصدر سبق ذكره،ص243.كذلك ا.م.د حسن لطيف الزبيدي (محرر الملف) ، مجموعة باحثون، اهداف الألفية للتنمية المستدامة تقويم إمكانية التحقق، التقرير الاستراتيجي العراقي 3، 2010–2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للنشر والتوزيع – بيروت 2011،ص305.

[2] المجابة بين قوات الجيش والامن العراقية و تنظيمات داعش كشفت عن : نقص كبير للأسلحة والمعدات كماً ونوعاً بسبب غياب سياسة دفاعية واضحة كدولة تسبب بغياب استراتيجية عسكرية وعدم وضوح دور رئاسة اركان الجيش والتأثيرات السلبية للمحاصصة على منظومة القيادة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في وزارتي الدفاع والداخلية . ينظر: د. عماد علو، مصدر سبق ذكره، ص 26–27.

[3] المصدر السابق ، ص 30–31.

فالبناء المستعجل بدون تخطيط وفهم اقتصادي واستراتيجي في استقلالية المؤسسة العسكرية ذاتيا واستراتيجيا تدريبا وتجهيزا ودعم لوجستي ومع الاختبار الامني المتمثل بجماعات تنظيم داعش فقدة مساحات ومحافظات لتفاقم مشاكل البطالة وخسائر في البنى التحتية وارتفاع مديونية الدولة وتراجع جديد في مستوى الخدمات ونزوح جماعي وتهجير قسري وفقدان للمعابر الحدودية مفاقمة الخسائر التجارية [1] ، فالمشكلة منذ تغير النظام في العراق عام 2003 ، فهذا الإرث الاقتصادي الثقيل استلزم من الدولة عملا" مضاعفا" في تأدية دورها الانمائي لتصحيح النهوض بالاقتصاد لتواجه بالمشكلات الامنية وعدم الاستقرار السياسي والذي هو عائق ازاء السياسة المالية في تأدية وظائفها اذ مازالت الموازنة تعتمد بشكل اساس على النفط لتكون مشكلة الموازنة الاساسية للدولة* هي اقرارها وفقا" لاعتبارات سياسية اكثر منها لاعتبارات اقتصادية فظهر التأخر في المصادقة على الموازنة وفق اطارها الزمني المحدد فضلا" عن ذلك ان الموازنة الاستثمارية لم توضع وفق اعتبارات اقتصادية الذي تسبب في انخفاض نسب التنفيذ[2]، ولكن هذا تزامن مع حالة تراجع الاداء الحكومي بمظاهر ازمة العجز عن دفع رواتب العاملين في مؤسسات الدولة مع اتساع البطالة بين حملة الشهادات وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة وتحديدا كان النقص في تجهيز الطاقة الكهربائية صيف 2015،لتتجدد شرارة التظاهرات مع قمع مبالغ فيه ولكن بمطالب محددة بإصلاح النظام السياسي بسلطاته الثلاث وتخليصه من المحاصصة الطائفية، واتخاذ مواقف واضحة ضد الفساد وتقديمهم للقضاء وتوفير الخدمات التي تمس معيشة المواطنين [3]، ومن خلال تجارب الحكومات العراقية بعد 2005، فالتحديات الكبرى التي تعتري أي حكومة عراقية من أي كتلة سياسية ، فأي حكومة تبقى مواجهة لتحديات كبرى ليس من السهولة تجاوزها أو الخروج منها طالما بقيت الصراعات بين القوى السياسية على أشدها بشأن السلطة و الارض والمصالح ولذا لم يتخلص العراق من التدخلات الخارجية لاسيما التحديات السياسية والتي تبقى منقسمة الى وجهين تحديات داخلية وخارجية فالأولى تظل طالما بقية الصراعات والخلافات بين القوى

---

[1] عادل عبد الرزاق أبو رغيف، العراق ما بعد داعش المحور الاقتصادي، العراق ما بعد داعش، كراس النهرين العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد شباط 2017،ص119-120

*غالبا" ما تصبح الموازنة موضوعا" سياسيا" خاضعا" لتوافقات الكتل البرلمانية وتفاهماتها فلا غرابة ان تقر الموازنة بعد اشهر من بداية السنة المالية . ينظر: المصدر نفسه ، ص 233 – 234.

[2] كامل علاوي كاظم ، المصدر نفسه ، ص232- 233.

[3] علي عبود مهدي بحر العلوم ، مصدر سبق ذكره. ص254 – 255.

السياسية في الساحة العراقية ومدى قدرت هذه القوى السياسية على بلورة رؤية واتجاه وطني يضع مصلحة العراق فوق كل مصلحة ثانية فلا يمكن انكار تعقيد التحدي الداخلي بشكل اكبر مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين أي ان العراق والعراقيين لازالوا يعيشون مرحلة الزعامات أي ان طموحات بعض الزعامات لاتزال العقبة الاساسية إمام تشكيل أي حكومة تعكس رغبات العراقيين ، والتحدي الخارجي هو استمرار النفوذ الخارجي فالعراق هو محط الصراعات الخارجية ، فمنذ عام 2008، اخذ العلاقات بين العراق و الولايات المتحدة تأخذ صيغة طرفي العلاقات ولم تعد علاقة احتلال فالانسحاب الذي حدث في العام 2011، وخروج القوات الامريكية زاد من التنافس الاقليمي على النفوذ في العراق لتتزايد الضغوط على الحكومة العراقية مع سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل وغيرها من مدن العراق عام 2014، ليتزايد ضغط على حكومة عادل عبد المهدي في الامتثال للعقوبات الامريكية على ايران لتحصل العلاقات بين العراق و دول الخليج لاسيما المملكة السعودية على الضوء الاخضر و الانفتاح على العراق والابتعاد عن ايران وهو ما ضغط وقلل هامش المناورة امام الحكومة العراقية لما تشكل العلاقات العراقية الايرانية من ايرادات المواد الغذائية و المنتجات الزراعية ومواد البناء الاساسية والسيارات وغيرها من السلع والمنتجات من أهمية استثنائية للعراق الذي يعاني ازمات مالية جراء الفساد وعدم الاستقرار والانفاق العالي على القوات الامنية سببها حرب تنظيم داعش ، ولاحقاً يلتزم رئيس الوزراء حيد العبادي جزئياً بالعقوبات الامريكية على ايران مع الاستجابة لمصالح العراقيين في استمرار العلاقات الاقتصادية مع ايران لحاجة العراق الى المنتجات الايرانية و امدادات الطاقة الكهربائية [1]، ومع حقيقة كون ملف الطاقة الكهربائية يؤرق كل الشعب العراقي قبل و بعد 2003، بسبب نمطية الانشغال بالحكم بدل من التوجه لتوفير متطلبات الحياة لهذا الشعب في حين صرح السيد الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة مبرراً فشلة في تنفيذ الوعود المتكررة بسد النقص في الطاقة وتصديرها ليعذر بنقص الطاقة وعدم كفاية انتاج العراق من الغاز السائل ، مع وجود اصرار على استيراد المحطات الكهربائية المشتغلة على وقود الغاز [2]، فمع الاسف تحول السفاد وباقي

[1] شيماء معرف فرحان ، العلاقات العراقية – الخليجية بعد العام 2003 الواقع وافاق ... المستقبل، مجلة المعهد، العدد 10، معهد العالمين للدراسات العليا مؤسسة بحر العلوم الخيرية النجف الاشرف– العراق، تموز– اب – ايلول 2022،ص 215.

[2] موسى فرج، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء الناشر للصحافة والنشر والتوزيع،ط1،بغداد،2015،ص244.

السلوكيات الدخيلة والسلبية على العراقي بتراكم الذي عرفة الشعب العراقي من ازمات وكوارث فدولة وشعب عرف حصار شامل وقصف طال معظم نواحي الحياة فحروب التي شهدها العراق لم تطل البنى العسكرية بل طالت البنى التحتية للمجتمع جاعلتا الاقتصاد العراقي امام صعوبات اهمها توقف عملية التنمية منذ عقود وانتشار البطالة والفقر والحرمان وتدني الخدمات العامة ، فالحقيقة لا يمكن تحقيق او الوصول الى الرضا الشعبي لا يتم او يتحقق الا بتقديم الخدمات الى الناس فلا قيمة لكل تنظير إذا لم يترجم واقعياً فالبعد السيكولوجي للتكامل يعتمد في معطى اساسي من معطياته وهو مقدار الخدمة التي يقدمها ويديها السياسي و المنفعة التي تقدمها السلطة للجمهور فالتراجع في قطاعات التعليم والصحة والخدمات ما هي الا حصيلة واضحة لتدهور الوضع السياسي العام فالنجاح لأي حكومة جديدة للعراق هو تطويقها لأثار الوضع السلبي للمرحلة السابقة فيغير الكثير من المفاهيم السائدة لمرحلة الارتباك الوظيفي للدولة فالحكومة عليها ان تواجه مجال الاسكان وتوفير الطاقة الكهربائية وتحسين شبكات الصرف الصحي فلا يمكن نكران ان عملية النهوض بهذه القطاعات تتعقد مع تزايد ظاهرة الفساد المالي* والاداري الذي اصبح عبئا ثقيلا يلقي بظلالة عل مختلف مفاصل ومرتكزات الدولة العراقية [1] ،فمع ظروف العراق السياسية والامنية المتردية وفشل الحكومات والاحزاب المهيمنة في معالجة نتائج استمرار ازمة الاقتصاد الهيكلية المزمنة بسبب فوضى العبث السياسي بالثروة النفطية وتبديدها بسبب شيوع الفساد وتدني الكفاءة في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية كافة الاتحادية وفي اقليم كوردستان والمحافظات بسبب الاستغلال المنخفض وعدم الحفاظ على الملكية العامة للثروة النفطية [2] .

* الفساد المالي: سجل الحكومة مع البنك المركزي حاولت الحكومة السحب من احتياطي العملة العراقية في البنك المركزي لدعم الموازنة وهي محاولة خاطئة بامتياز لكون الاحتياطي هو الضامن لاستقرار الدينار مع الاقرار بتدني القدرة الانفاقية للحكومة وهي لم تصرف موازنتها الاستثمارية السنوية لتحاول الحكومة فرض سيطرتها على البنك المركزي ورفض ادارة البنك ليتم الاعلان عن فسادو اعتقالات لمدير ومنتسبي البنك .ينظر: موسى فرج، مصدر سبق ذكره، ص 268–269.

[1] خيري عبد الرزاق جاسم ، مصدر سبق ذكره، ص 250–256.

[2] صبري زاير السعدي ، قوة الثروة النفطية والنظام الاقتصادي في العراق ثنائية التخطيط المركزي وآليات السوق التنافسية ، المستقبل العربي ، العدد493، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،آذار 2020،ص 97.

الاداء الحكومي في دولة العراق ومع كل الازمات الداخلية والخارجية ذهبت بعض المقترحات والحلول الى ضرورة اعتماد بعض الاجراءات والسياسات والشروط [1]:

اولا: مكافحة الفساد المالي والاداري بأشكاله وصنوفه فالكساد في العراق يمثل إساءة استخدام السلطة العامة (المنصب العام) لتحقيق منافع خاصة الاختلاس ، الرشوة، استغلال الوظيفة ، العمولة ، غسيل الاموال ، التزوير، عدم الشفافية في انفاق المال العام* .

ثانيا: ادخال نظام الادارة السيبراني في تصريف وانجاز المعاملات

ثالثا: خصخصة بعض القطاعات الحكومية على ان لا يؤثر ذلك على مكانة الدولة ودورها في القطاعات أخرى وتحديدا" قطاع الكهرباء والطاقة وهو ما معمول به في معظم دول العالم لضمان توفير الطاقة الكهربائية بشكل سليم وتحت رقابة الدولة على الشركات المجهزة للطاقة الكهربائية

رابعا" : تشجيع المشاريع الصناعية المحلية الخاصة خصوصا" الاستهلاكية وتشديد الرقابة وفرض الضرائب العالية على المنتجات المستوردة خصوصا" الكمالية فهذا سيفسح المجال لتوفير النقد وتوفير آلاف الفرص للعاطلين

خامسا: ضرورة وجود وصف وظيفي واضح لكل موظف من اعلى الهرم المؤسسي وحتى اصغره.

سادسا: اعادة صياغة النظام الضريبي

سابعا: تنظيم عمليات الاستيراد والتركيز على استيراد السلع الاستراتيجية كالإنشائية والادوية ومستلزمات عملية البنا والتطوير والتقليل من استيراد السلع الكمالية

ثامنا: تطوير القطاع الزراعي والحيواني

تاسعا: توفير البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الاجنبي

---

[1] علي زياد فتحي، مصدر سبق ذكره، ص156-158.

* فالعراق حسب مؤشر مدركات الفساد CPI لمنظمة الشفافية الدولية والتي اعتمدت ثلاثة تقارير دولية لتثار جملة معايير وتسأولات عن كيفية مكافحة الفساد في العراق ماهي الاجراءات القضائية لمكافحة الفساد وما مدى استقلال القضاء واختلاس الاموال العامة من قبل الموظفين لتحقيق مكاسب خاصة ليتحدد تقييم (العراق هو الدولة الأكثر فساداً في العالم) وحسب هذا المؤشر الصومال وميانمار كانتا الاكثر فساداً من العراق . ينظر: على المولوي، الفساد في العراق .. بين التصور والواقع، حصاد البيان ، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2017،ص29-30.

فالمواطن العراقي بدء يراقب الاداء الحكومي و البرلماني كما يميز نقاط الخلل في الاداء الحكومي والعجز البرلماني وهو ما ترجم على شكل مظاهرات جماهيرية في كافة المحافظات [1]، فالحاجة الى الاصلاح وتحسين الاداء الحكومي هي حقيقة ومطلب داخلي وخارجي ، فالسياسة والاداء الحكومي في العراق لا يعتمد على شوط داخلية فقط وانما اقليمية ودولية فالعراق حجر الزاوية لمعادلات نقطة التوازن ومصالح دول الشرق الاوسط فأي فشل او تقسيم له سيجر مشاكل اقليمية لكل دول المنطقة فعراق اليوم مصاب بضعف بنيوي كبير سببه فشل انموذج الدولة العراقية الحديثة بالإدارة والحكم واعتماده سياسة المحاور الاقليمية بسبب نظرية حكم الاحزاب ونظام المحاصصة الطائفي والعرقي المتماهي مع استراتيجيات المنطقة فعراق اليوم يحتاج نظرية الدولة / الرمز المتمثلة بنواة صلبة للحكم تضبط ايقاع الدولة وفعلها وواجباتها [2] ، فمن الخطوات التي سارت حكومة رئيس الوزراء الاسبق السيد حيدر العبادي مع وصفة التأثير المتبادل بين الفساد والارهاب وخطواته الاولى بعد توليه منصب رئاسة الوزراء في العراق استئصال السفاد داخل المؤسسات العسكرية والامنية استضاف برنامج الامم المتحدة الإنمائي المؤتمر التشاوري الوطني مع الشخصيات ذات الصلة من المسؤولين في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في نيسان 2017، لاستعراض خارطة طريق لمكافحة الفساد في العراق ليتقدم رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري بتوصيات حول كيفية تحسين جودة تقييم مشكل الفساد في العراق[3]، فالفساد انعكس بأوضح صورة بارتفاع مستويات البطالة لاسيما بين فئات الشباب من المتعلمين وهو ما يعكس خلل جوهري بين سوق العمل وعملية التنمية ونتاج التعليم فنظام التعليم يعجز من تزويد الطلاب بالمهارات التي تكون مطلوبة من سوق العمل كما وان نوعية التعليم متدني الامر الذي يشكل تحدي بنيوي للحكومة بالذات ويفرض عليها ان ارادت الاصلاح

---

[1] على زياد فتحي، مصدر سبق ذكره،ص239.

[2] حسين درويش العادلي ،العراق والامم الثلاث ، حصاد البيان، العدد 14، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول 2017 ، ص27.

[3] علي المولوي ، منظمة الشفافية الدولية : دراسة حالة لتقييم الفساد في العراق، حصاد البيان، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2017،ص21.

التحسين من مستوى التعليم وتزويد الخرجين بالمهارات والمؤهلات لاسيما التي يحتاجها سوق العمل[1]، فعراق اليوم بكل الاحوال غارق في الفساد والعجز وهو ما دفع الشباب العراقي في اغلب المحافظات العراقية الى الاحتجاج والتظاهر وأستمر ضعف الاداء الحكومي في العراق ففي العام 2022، لم تتمكن الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء السابق السيد مصطفى الكاظمي من تلبية المطالب الرئيسية التي طرحها المحتجون، ليتكشف فشل جديد للحكومة العراقية ويوصف الواقع من قبل جهة محايدة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بأنه انهيار اضافي في العقد الاجتماعي بين الحُكام والمحكومين. في العراق من شمالة الى جنوبه ففي أربيل، واصلت سلطات حكومة إقليم كردستان تهديد حقوق الإنسان الأساسية واستهدفت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني رغم إعلانها عن خطة خمسية جديدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق [2]، فالاداء الحكومي في العراق مشكلة وازمة حقيقية لما تطرح من نتائج والاكثر وضوحاً منها تدني القدرة الانفاقية (عدى الرواتب والامتيازات) لتعود الاموال والمليارات الى خزينة الدولة ولكن المصيبة مع الازمة المالية الناجمة عن انهيار اسعار النفط 2015، وجد ان تلك المليارات غير موجودة ، وتدني نسب التنفيذ للمشاريع (النفقات الاستثمارية) لتصرف الاموال المخصصة للمشاريع ولكن لا يوجد تنفيذ على الارض، وهنا كذلك يقف خلف فشل الاداء الحكومي حرب الفشل والافشال التي مارستها الاطراف الحاكمة ضد بعضها و الفوضى الادارية والحكومية وتقاذف اجهزة الدولة بين الفاشلين والفاسدين وعديمو الكفاءة واغراق اجهزة الدولة بالموظفين وفي المحافظات فحدث ولا حرج فتختتم كل انتخابات لمجالس المحافظات باجتماع الفائزون بالعضوية فتعرض الشروط على الساعي للترشح لمنصب المحافظ : هذا يريد اخوه معاون محافظ وذاك يريد ابنه متشار للمحافظ وتلك تشترط ان يكون زوجها نائباً اول للمحافظ [3] ، وهو يشبه ان تتحول الى مقاطعة تتقاسم فيها المناصب والمصالح.

التوصيات

---

[1] محمد حسن رشم(محرر الملف) الباحثون: ا.م .د، حميد عبيد الحربي ، ا.م .د. مهدي سهر غيلان، ا.م .د عامر عمران المعموري، لجين مصطفى اسماعيل، الزراعة والموارد المائية، التقرير الاستراتيجي العراقي 3، 2010–2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للنشر و التوزيع – بيروت،2011،ص308.

[2] تيرانا حسن المدير التنفيذي بالإنابة، العراق أحداث 2022، هيومن رايتس واج التقرير العالمي ،الشبكة الدولية : www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/iraq

[3] موسى فرج، مصدر سبق ذكره، ص281–284.

1- ارتبطت العملية السياسية وكل الحكومات العراقية المتشكلة من هذه العملية بالفساد الذي استشرى بكل اجهزة الدولة وهو ما يستدعي محاولة التعرف على تجارب مكافحة والقضاء على الفساد في دول العالم ومحاولة تطبيق الحلول الاقرب الى الواقع العراقي لاسيما وان هناك تجارب لدول سبقت العراق في مكافحة الفساد وتحسين الاداء الحكومي.

2- ثبت عجز الاداء الحكومي في العراق مع التعامل الناجع مع الازمات التي اصابت العراق من تأثيرات جائحة كرونا على اسعار النفط عالمياً واعتماد العراق على هذه السلعة كمصدر وحيد لإيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهنا يمكن ان نضم صوت الى الاصوات المطالبة بتنويع مصادر الاقتصاد العراقي من صناعة وزراعة وتجارة وسياحة، والتي ستساعد لا محال في تشغيل وتوفير الكثير من الوظائف والاعمال وتقلل الضغط على مؤسسات الدولة .

3- عدم الرضى على عمل الحكومات العراقية كان بطريقة متسارعة مع خروج التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالخدمات الاساسية الكهرباء والماء و الوظائف والخدمات الاساسية الاخرى لتنتقل الحكومة العراقية الى محاولات اسكات هذه الاصوات المطالبة بالإصلاحات و الخدمات، وبالتالي الابتعاد عن جوهر الازمات الحقيقي في الفساد، فعلى الحكومات العراقية ان احتاجت الى تحسين دورها العمل على معالجة او حتى البدء بشكل أكثر جديه في تنفيذ الاجراءات والاصلاحات لتقليل تأثيرات الفساد في العراق.

الخاتمة

ارتبط الاداء الحكومي للحكومات العراقية المتلاحقة بطبيعة العملية السياسية التي تغيرت قوانينها بعد العام 2003، لتظهر مشاكل تصب في طبيعة الاداء الحكومي للحكومات العراقية فالفساد وعدم ضبط الموازنات العامة والخلافات المتكررة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وطبيعة البحث عن المصالح الشخصية والفئوية للسياسيين الى جانب الطبيعة الجديدة لهيكلة النظام السياسي العراقي التي تفرض التعاون بين السلطات لكنها انتجت تداخل بين هذه السلطات لتحقيق المكاسب الخاصة تحت ذريعة خدمة الصالح العام فهناك الكثير من التباطؤ في تنفيذ مشاريع يمكن لها ان تنقذ الشباب العراقي من البطالة لكنها مؤخرة ومؤجلة بسبب التعثر في اقرارها ، فظهر ضعف الاداء الحكومي للحكومات العراقية بشكل واضح مع الازمات الداخلية والخارجية ، فداخليا" كان لتمكن التنظيمات المسلحة المنتمية الى الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام من السيطرة على العديد من المحافظات العراقية وثبات ضعف تسليح وتنظيم الجيش العراقي مع كل المبالغ الطائلة التي انفقتها الحكومات العراقية عل تسليح وتنظيم الجيش ، وخارجيا" تسعى دول المنطقة الى ابقاء العراق في حال من الانشغال بالفساد والصراعات الداخلية لإبعاده عن اي دور اقليمي فاعل ، فلا يمكن انكار طبيعة النظام الديمقراطي في العراق لكنه اثر سلبا" بسبب التداخلات في السلطات على طبيعة الاداء الحكومي فكان للمعوقات السياسية والقانونية والدستورية المحدد لدور فاعل لأي حكومة عراقية وهو ما أثر سلبا" عل تزايد نسب البطالة والفقر في الشعب العراقي.

Conclusion

the performance of successive Iraqi governments has been linked to the evolving political landscape post-2003, resulting in issues affecting government functionality in Iraq. These include corruption, lack of fiscal discipline, recurrent disputes between the federal government and the Kurdistan Regional Government, pursuit of personal and factional interests by politicians, and the altered nature of the Iraqi political system, emphasizing cooperation but leading to inter-authority conflicts for personal gains under the guise of serving the public interest. This has resulted in delays in implementing projects that could alleviate youth unemployment, reflecting the evident weakness in the performance of Iraqi governments amid internal and external crises. Internally, armed groups affiliated with the Islamic State gained control over many Iraqi provinces due to the Iraqi army's inadequate armament and organization despite significant government expenditure on these aspects. Externally, regional countries seek to keep Iraq preoccupied with corruption and internal conflicts, deterring its active regional role. While Iraq's democratic system cannot be denied, interference in authorities has adversely impacted government performance, contributing to escalating unemployment and poverty rates among the Iraqi populace.

المصادر :

اولا: الوثائق

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام 1876 لغاية عام 2005، جمع وترتيب وتعليق القاضي وائل عبد اللطيف الفضل ،مطابع دار الشؤون الثقافية، ط2، ب ت.

2. سالم سليمان (محرر الملف) ، رشيد عماره، وعماد المرسومي، تقويم أداء الحكومة ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010،3-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للنشر و التوزيع – بيروت،2011.

ثانيا: الكتب العربية

1. احمد يحيى الزهيري ، العملية السياسية في العراق بعد 2003 دراسة في إشكاليات الرئاسات الثلاث ، مكتبة السنهوري ، بيروت ،2017.

2. علي زياد فتحي، الاداء الحكومي .. نظره تقويمية لأداء الحكومات العراقية بعد التغيير، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورى مستقبلية ، مجموعة مؤلفين، مؤسسة الرضوان القافية ،ط1، بيروت ،2021.

3. رؤى خليل سعيد، تحديات بناء دولة العراق، مجموعة مؤلفين، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورى مستقبلية ، مؤسسة رضوان الثقافية،ط1، بيروت،2021.

4. سركيس نعوم، العراق واستراتيجيات دول الجوار و العالم حوارات مع سفراء الدول والنخب العراقية 2017- 2019 الموسم الثالث، اعداد وتقديم د. ابراهيم محمد بحر العلوم، العلمين للشر، بيروت ط1 ، 2021.

5. موسى فرج، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء الناشر للصحافة والنشر والتوزيع،ط1،بغداد،2015.

ثالثاً: الكتب المترجمة

ناثان براون ، ملاحظات تحليلية حول الدستور ، مأزق الدستور نقد وتحليل ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع ، ط1، بغداد – بيروت ، 2006.

رابعا: الدوريات

1. السيد اكرم الحكيم، ملاحظات حول منهجية التعامل مع ملفات الحكومة، حوار الفكر، العدد 24، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، اذار 2013 .

2. الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، نافذة المستقبل ، الاصدار السنوي الاول 2016، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ، ط1، 2017.

3. الافتتاحية: رجل الدولة.. ورجل السياسة .. ومصالح الدولة العليا، مجلة المعهد ، العدد 10، معهد العالمين للدراسات العليا مؤسسة بحر العلوم الخيرية النجف الاشرف- العراق، تموز- اب – ايلول 2022.

4. احمد حسسن علي ، السمات المشتركة للبلدان النامية في مكافحة الفساد ، حصاد البيان ، العدد 16، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، نيسان – ايار- حزيران 2018.

5. اسماعيل علوان التميمي، التعارض في اختصاصات المحافظات في دستور 2005 وقانون المحافظات، مجلة حوار الفكر، العدد 24، المعهد العراقي لحوار الفكر، اذار 2013.

6. بحث مشترك ، السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الاوربي ، حصاد البيان، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2017.

7. عبد الحسين شعبان ، التطرف والارهاب : اشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع اشارة خاصة الى العراق) ، المستقبل العربي ، العدد 463، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ايلول 2017.

8. _____ ، بعض إشكاليات الدولة و الدستور في العراق ، المستقبل العربي، العدد494، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،نيسان 2020.

9. _____، الكوموتراجيديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة ، المستقبل العربي ،العدد 490، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الاول 2019

10. عرفان صديق، ائتلاف دولة القانون بين الشعار والحقيقة، مجلة الحوار المتمدن، العدد14،مركز كركوك الوطني للحوار والانماء الاجتماعي، صيف 2009.

11. عماد علو، العراق ما بعد داعش المحور العسكري، العراق ما بعد داعش، كراس النهرين الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، مجلس الامن الوطني ،بغداد، شباط 2017.

12. عامر حسن فياض ، الباحثة حنين عبد الامير جلاب ، العدالة ومشتقاتها في برنامج الحكومات المنتخبة لعراق ما بعد عام 2005، "قراءة في برامج حكومات 2006 – 2010 – 2014 " ، حوار الفكر ، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر ، مطبعة العدالة بغداد ، كانون الثاني 2015.

13. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى ، سلسلة كتب المستقبل العربي 60، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، اكتوبر2008.

14. علي سعد عمران ، اشكالية الطائفية السياسية في النظام الدستوري العراقي (التداول السلمي للسلطة انموذجا") ، مجلة المعهد ، العدد5، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، نيسان ، ايار، حزيران، 2021.

15. علي حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المرة فيها بعد 2003، مركز العراق للدراسات ، العدد 122،ط1، 2017.

16. علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية بعد 2003، منشورات زين الحقوقية، طباعة نشر وتوزيع ، ط1، بيروت– لبنان، 2019.

17. علي المولوي، العراق يقلل من عجز الموازنة ببيع مليار دولار من السندات الحكومية، حصاد البيان، العدد 13، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز – اب – ايلول 2017.

18. ---------- ، الفساد في العراق .. بين التصور والواقع، حصاد البيان ، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2017

19. ---------- ، منظمة الشفافية الدولية : دراسة حالة لتقييم الفساد في العراق، حصاد البيان، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2017.

20. عادل عبد الرزاق أبو رغيف، العراق ما بعد داعش المحور الاقتصادي، العراق ما بعد داعش، كراس النهرين العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد شباط ،2017.

21. عقيل جبر علي المحمداوي، ملاحظات حول البرنامج الحكومي ،مجلة حوار الفكر، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر ،بغداد ،كانون الثاني 2015.

22. علي عبود مهدي بحر العلوم ، الموجة الثانية من الربيع العربي (العراق انموذجا") ، مجلة المعهد ، العدد 5، النجف الاشرف ، نيسان ، ايار ، حزيران، 2021.

23. حسين درويش العادلي ،العراق والامم الثلاث ، حصاد البيان ، العدد 14، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول 2017.

24. حيدر ادهم عبد الهادي ، الديمقراطية التوافقية في العراق على ضوء مبدأ الفصل بين السلطات وقرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة، حوار الفكر، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، كانون الثاني 2015.

25. نواف عبد القادر جواد، لغة العنف في الخطاب السياسي الحزبي العراقي بعد عام 2003، مجلة المعهد، العدد 6، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، تموز، اب، ايلول،2021.

26. فايق حسن جاسم ، دور التمويل الدولي في أداء الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم السياسية ،العدد 36، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، كانون الثاني– حزيران 2008.

27. فلوريان أميرلير ، داليا زامل، النفط والغاز في كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، حصاد البيان ، العدد 18، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، تشرين الاول – تشرين الاني – كانون الاول، 2018.

28. ميثاق مناحي العيسى ،اشكالية السيادة في عقيدة الاحزاب السياسية العراقية دراسة في المقاربة الاسلامية – العلمانية ، مجلة المعهد ، العدد 10 ، معهد العلمين للدراسات العليا مؤسسة بحر العلوم الخيرية النجف الاشرف – العراق ، تموز – آب – ايلول 2022.

29. هاشم الركابي تقييم لإصلاحات في قطاع الكهرباء في العراق ، حصاد البيان ، العدد 13، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، تموز– آب – ايلول 2017.

30. هيثم غالب الناهي ، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية ،العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي(60)، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، بيروت ،2008 .

31. رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق أيلول / سبتمبر 2003، المستقبل العربي ، العدد 297، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003/11 .

32. ربا صاحب عبد، المكانة الاستراتيجية للعراق واثرة في توازنات الامن الاقليمي للشرق الاوسط ، مجلة المعهد، العدد 6، معهد العالمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، تموز ، اب،ايلول،2021.

33. سعدي ابراهيم حسين، مقاربة الشخصية والاداء السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، العدد 5، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف ، نيسان ، ايار ، حزيران، 2021.

34. شيماء معرف فرحان ، العلاقات العراقية – الخليجية بعد العام 2003 الواقع وافاق ... المستقبل، مجلة المعهد، العدد 10، معهد العالمين للدراسات العليا مؤسسة بحر العلوم الخيرية النجف الاشرف– العراق، تموز– اب – ايلول 2022.

35. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003،مجلة دراسات دولية، العدد 56،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، نيسان 2013.

36. كامل الكناني، منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي ،حوار الفكر، العدد 31، المعهد العراقي لحوار الفكر، مطبعة العدالة ، بغداد، كانون الثاني 2015.

37. كامل علاوي كاظم (محرر الملف)، ا. د. عبد الحسين جليل الغالبي ، ا. م. د. حسن لطيف الزبيدي، التغيرات الاقتصادية في عام 2010–2011، التقرير الاستراتيجي العراقي 3، 2010–2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للتوزيع والنشر – بيروت.

38. لجين مصطفى اسماعيل، الزراعة والموارد المائية، التقرير الاستراتيجي العراقي 3، 2010–2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للنشر و التوزيع – بيروت،2011.

39. صبري زاير السعدي ، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق ، المستقبل العربي ، العدد 459، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايار 2017.

40. ---------- ، قوة الثروة النفطية والنظام الاقتصادي في العراق ثنائية التخطيط المركزي وآليات السوق التنافسية ، المستقبل العربي ، العدد493، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،آذار 2020،

41. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ،سلسلة محاضرات الخليج 103، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1، ابو ظبي، 2006.

42. هاشم الركابي ، معالجة اداء مجالس المحافظات من خلال الاصلاح الانتخابي ، حصاد البيان ، العدد 14، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول 2017.

خامسا: الشبكة الدولية

1. خطاب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني
2. www.chathamhouse.org/2022/11/can-iraqs-new-government-reform-corrup

3. هناء جبوري محمد، تأخير أقرار الموازنة العامة الاتحادية في العراق الاسباب والحلول ، ا / ابريل/ 2021، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ، الشبكة الدول

4. www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/04/01

5. تيرانا حسن المدير التنفيذي بالإنابة، العراق أحداث 2022، هيومن رايتس واج التقرير العالمي ،الشبكة الدولية : www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/iraq

سادسا: الصحف

عبد الجبار درويش رضا ، بصراحة ... الديمقراطية بين الحقيقة والتضليل، جريدة توركمن إيلي ، العدد 1371، الثلاثاء 2017/7/25.

Sources:

First: documents

1. The Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, the constitutions of the Iraqi state for the period from 1876 until 2005, collected, arranged and commented by Judge Wael Abdul Latif Al-Fadl, House of Cultural Affairs Press, 2nd edition, pt.
2. Prof. Dr. Salem Suleiman (editor of the file), Prof. Dr. Rashid Amara, Dr. Imad Al-Marsoumi, Government Performance Evaluation, Iraqi Strategic Report 3, 2010-2011, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Bisan Publishing and Distribution - Beirut, 2011.

Second: Arabic books

1. Dr. Ahmed Yahya Al-Zuhairi, The political process in Iraq after 2003, a study of the problems of the three presidencies, Al-Sanhouri Library, Beirut, 2017
2. Dr.. Ali Ziad Fathi, Government Performance.. An Evaluative View of the Performance of Iraqi Governments After Change, Building the State of Iraq, Conflicting Currents and Future Visions, a group of authors, Al-Ridwan Al-Qafiya Foundation, 1st edition, Beirut, 2021.
3. Dr.. Visions of Khalil Saeed, Challenges of Building the State of Iraq, a group of authors, Building the State of Iraq, Conflicting Currents and Future Visions, Radwan Cultural Foundation, 1st edition, Beirut, 2021.
4. Sarkis Naoum, Iraq and the strategies of neighboring countries and the world, dialogues with ambassadors of countries and Iraqi elites 2017-2019, third season, prepared and presented by Dr. Ibrahim Muhammad Bahr al-Ulum, Al-Alamein for Evil, Beirut, 1st edition, 2021.
5. Musa Faraj, The Years of Corruption That Wasted Everything, Al-Nashr for Press, Publishing and Distribution, 1st edition, Baghdad, 2015.

Third: Translated books

1-Nathan Brown, Analytical Notes on the Constitution, The Dilemma of the Constitution, Criticism and Analysis, Institute for Strategic Studies, Al-Furat Publishing and Distribution, 1st edition, Baghdad - Beirut, 2006.

Fourth: Periodicals

1. Mr. Akram Al-Hakim, Notes on the Methodology of Dealing with Government Files, Thought Dialogue, Issue 24, Iraqi Institute for Thought Dialogue, Baghdad, March 2013.
2. Reforms in Iraq... between popular pressure and political resistance, Future Window, first annual edition 2016, Future Center for Strategic Studies, 1st edition, 2017.
3. Editorial: The statesman... and the politician... and the higher interests of the state, the Institute's Journal, Issue 10, Al-Alamin Institute for Postgraduate Studies, Bahr Al-Ulum Charitable Foundation, Najaf Al-Ashraf - Iraq, July - August - September 2022.
4. Ahmed Hassan Ali, Common Features of Developing Countries in Combating Corruption, Al-Bayan Harvest, Issue 16, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, April-May-June 2018.
5. Ismail Alwan Al-Tamimi, The Conflict in the Provincial Powers in the 2005 Constitution and the Provincial Law, Hiwar Al-Fikr Magazine, Issue 24, Iraqi Institute for Thought Dialogue, March 2013.
6. Joint research, the foreign policy of the United Kingdom after its withdrawal from the European Union, Al-Bayan Harvest, Issue 12, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, April - May - June 2017.
7. Abdul Hussein Shaaban, Extremism and Terrorism: Theoretical Problems and Practical Challenges (with special reference to Iraq), Arab Future, No. 463, Center for Arab Unity Studies, Beirut, September 2017.
8. ____, Some Problems of the State and the Constitution in Iraq, Arab Future, Issue 494, Center for Arab Unity Studies, Beirut, April 2020.
9. _____, The Iraqi Comotragedy between the Jurisprudence of Reality and the Jurisprudence of Necessity, Arab Future, Issue 490, Center for Arab Unity Studies, Beirut, December 2019
10. Irfan Siddiq, State of Law Coalition between Slogan and Reality, Al-Hiwar Al-Mutamaddin Magazine, Issue 14, Kirkuk National Center for Dialogue and Social Development, Summer 2009.
11. Dr.. Imad Alo, Iraq after ISIS, the military axis, Iraq after ISIS, Kars al-Nahrain III, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, National Security Council, Baghdad, February 2017.
12. Dr.. Amer Hassan Fayyad, researcher Haneen Abdul Amir Jalab, Justice and its derivatives in the program of elected governments for post-2005 Iraq, "A Reading of the Programs of the 2006 - 2010 - 2014 Governments," Thought Dialogue, No. 31, Iraqi Institute for Thought Dialogue, Justice Press, Baghdad, Canon. Second 2015.
13. Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi, Poverty in Iraq: An Approach from a Human Development Perspective, Iraq Under Occupation, Destruction of the State and Perpetuation of Chaos, Arab Future Book Series 60, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, Beirut, October 2008.
14. Dr.. Ali Saad Omran, The Problem of Political Sectarianism in the Iraqi Constitutional System (The Peaceful Transfer of Power as a Model"), Institute Magazine, Issue 5, Al Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf Al-Ashraf, April, May, June, 2021.
15. Ali Hussein Safih, Public Policy in the Iraqi Political System and the Bitter Factors in It After 2003, Iraq Center for Studies, No. 122, 1st edition, 2017.

16. Ali Muhammad Lafta Al-Fatlawi, The Iraqi National Security Strategy Confronting External Challenges After 2003, Zain Human Rights Publications, Print Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut - Lebanon, 2019.
17. Ali Al-Mawlawi, Iraq reduces the budget deficit by selling a billion dollars in government bonds, Hasad Al-Bayan, Issue 13, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, July - August - September 2017.
18. ----------, Corruption in Iraq... between perception and reality, Al-Bayan Harvest, Issue 12, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, April - May - June 2017
19. ----------, Transparency International: A Case Study to Assess Corruption in Iraq, Al-Bayan Harvest, Issue 12, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, April - May - June 2017.
20. Adel Abdul Razzaq Abu Ragheef, Iraq after ISIS, The Economic Axis, Iraq after ISIS, Kras Al-Nahrain, Issue Three, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Baghdad, February, 2017.
21. Aqeel Jabr Ali al-Muhammadawi, Notes on the Government Program, Hawar al-Fikr Magazine, Issue 31, Iraqi Institute for Hawar al-Fikr, Baghdad, January 2015.
22. Ali Abboud Mahdi Bahr Al-Uloom, "The Second Wave of the Arab Spring (Iraq as a Model"), Institute Magazine, Issue 5, Najaf Al-Ashraf, April, May, June, 2021.
23. Hussein Darwish Al-Adli, Iraq and the Three Nations, Al-Bayan Harvest, Issue 14, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, October - November - December 2017.
24. Dr.. Haider Adham Abdel Hadi, Consensual Democracy in Iraq in Light of the Principle of Separation of Powers and Relevant UN Security Council Resolutions, Thought Dialogue, No. 31, Iraqi Institute for Thought Dialogue, Baghdad, January 2015.
25. M. M. Nawaf Abdul Qadir Jawad, The Language of Violence in Iraqi Party Political Discourse after 2003, Institute Magazine, Issue 6, Al Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf Al-Ashraf, July, August, September, 2021.
26. M. Dr. Fayek Hassan Jassim, The Role of International Finance in the Performance of the Iraqi Economy, Journal of Political Science, Issue 36, College of Political Science, University of Baghdad, January-June 2008.
27. Florian Ammerler, Dalia Zamel, Oil and Gas in Iraqi Kurdistan, A Review of Export Laws, Hasad Al-Bayan, Issue 18, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, October - December, 2018.
28. Dr.. Manahi Al-Issa Charter, The Problem of Sovereignty in the Doctrine of Iraqi Political Parties, A Study in the Islamic-Secular Approach, Institute Journal, Issue 10, Al-Alamein Institute for Postgraduate Studies, Bahr Al-Ulum Charitable Foundation, Al-Najaf Al-Ashraf - Iraq, July - August - September 2022.
29. Hashem Al-Rikabi, An Evaluation of Reforms in the Electricity Sector in Iraq, Al-Bayan Harvest, Issue 13, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, July-August-September 2017.
30. Haitham Ghaleb Al-Nahi, The international and regional determinants that contributed to the fragmentation of the Iraqi state, Iraq under occupation, the destruction of the state and the perpetuation of chaos, The Arab Future Book Series (60), Center for Arab Unity Studies, 1st edition, Beirut, 2008.

31. Rand Rahim Franke, Democracy Monitoring in Iraq: Report Number One on the Situation in Iraq, September 2003, Arab Future, No. 297, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 11/2003.
32. Ruba Sahib Abd, Iraq's strategic position and its impact on the regional security balances of the Middle East, Institute Magazine, Issue 6, Al-Alamein Institute for Postgraduate Studies, Al-Najaf Al-Ashraf, July, August, September, 2021.
33. M. Dr.. Saadi Ibrahim Hussein, The approach to personality and political performance in Iraq after 2003, Institute Journal, Issue 5, Al-Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf Al-Ashraf, April, May, June, 2021.
34. Mother. Dr.. Shaima Maarif Farhan, Iraqi-Gulf relations after 2003, reality and future prospects, Institute Magazine, Issue 10, Al-Alamin Institute for Postgraduate Studies, Bahr Al-Ulum Charitable Foundation, Al-Najaf Al-Ashraf - Iraq, July - August - September 2022.
35. Kazem Ali Mahdi, Political Development and Crises of the Political System in Iraq after 2003, Journal of International Studies, No. 56, Center for International Studies, University of Baghdad, April 2013.
36. Mr. Dr. Kamel Al-Kinani, A Strategic Perspective on Development Trends in the Iraqi Economy, Thought Dialogue, Issue 31, Iraqi Institute for Thought Dialogue, Al-Adala Press, Baghdad, January 2015.
37. Dr.. Kamel Allawi Kazem (file editor), A. Dr.. Abdul Hussein Jalil Al-Ghalibi, A. M. Dr.. Hassan Latif Al-Zubaidi, Economic Changes in 2010-2011, Iraqi Strategic Report 3, 2010-2011, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Bisan Distribution and Publishing - Beirut.
38. Loujain Mustafa Ismail, Agriculture and Water Resources, Iraqi Strategic Report 3, 2010-2011, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Bisan Publishing and Distribution - Beirut, 2011.
39. Sabri Zayer Al-Saadi, The Economic Alternative for Liberation from the Traps of the Oil Rentier Trap in Iraq, Arab Future, Issue 459, Center for Arab Unity Studies, Beirut, May 2017.
40. ----------, The power of oil wealth and the economic system in Iraq, the duality of central planning and competitive market mechanisms, Arab Future, Issue 493, Center for Arab Unity Studies, Beirut, March 2020,
41. Dr.. Muhammad Ali Zaini, The Iraqi Economy, Current Reality and Future Challenges, Gulf Lecture Series 103, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, Abu Dhabi, 2006.
42. Hashim Al-Rikabi, Addressing the Performance of Provincial Councils through Electoral Reform, Al-Bayan Harvest, Issue 14, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, October - November - December 2017.
43. Tawfeeq, Saif Nussrat. "The New Actors of the International System in the 21st-Century." Tikrit Journal For Political Science 3.11 (2017.

Fifth: The international network

1. Speech by Iraqi Prime Minister Muhammad Shiaa Al-Sudani

www.chathamhouse.org/2022/11/can-iraqs-new-government-reform-corrup

2. lect.Hana Jabouri Muhammad, Delay in approving the federal general budget in Iraq: causes and solutions, April 2021, Center for Strategic Studies, University of Karbala, International Network www. kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog

3. Tirana Hassan, Acting Executive Director, Iraq, Events of 2022, Human Rights Watch, World Report, International Network: www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/iraq

Sixth: Newspapers

Abdul-Jabbar Darwish Reda, Frankly... Democracy between Truth and Deception, Türkmeneli Newspaper, Issue 1371, Tuesday 7/25/2017.